

## التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات (\*)

أحمد مهدي بلوافي<sup>(١)</sup> وعبدالقادر حسين شاشي<sup>(٢)</sup>

معهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز

والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية - جدة

المملكة العربية السعودية

ambelouafi@kau.edu.sa achachi@isdb.org

المستخلص. يتناول هذا المقال فرص وتحديات التمويل الإسلامي في بريطانيا من خلال الوثائق الرسمية، والتقارير الصادرة عن مؤسسات استشارية متخصصة كمؤسسة لندن العالمية للخدمات المالية (IFSL)، والدراسات الأكاديمية التي اهتمت بهذا الموضوع. وقد حدد المقال أهم العوائق التي قد تعرقل نمو وتطور التمويل الإسلامي في هذا البلد، وتناول ما وصل إليه أمر تذليل تلك العراقيل من منجزات من قبل الجهات المعنية. ومن جهة أخرى، وقف المقال على عدد من الفرص التي قد تتيحها السوق البريطانية للتمويل الإسلامي.

وخلص المقال بعد ذلك إلى عدد من النتائج التي يأمل أن تستفيد منها جهات مختلفة؛ كهيئات الإشراف المالي في بلاد أخرى، والمهتمون بصناعة التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى الجهات الأكاديمية والبحثية التي يثري برامجها تقديم أمثلة تطبيقية على واقع التمويل الإسلامي في أماكن مختلفة.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي، الإشراف المالي، بريطانيا.

---

(\*) بين يدي هذا المقال نتوجه بالشكر والتقدير للمحكمين على الملاحظات التي أبدوها والتي كان لها الأثر في تحسين بعض جوانب الورقة، وتبقى مع ذلك مسؤوليتنا كاملة لما يرد في المقال من آراء والتي تمثل وجهة نظرنا وليس وجهة نظر المحكمين أو غيرهم.

## ١ - مقدمة

انتسح نطاق عمل المؤسسات التمويلية الإسلامية بشكل لافت في السنين الأخيرة، مما جعله ينتقل من البيئات العربية والإسلامية إلى بيئات عالمية على درجة كبيرة من المنافسة والتطور. ومن الدول التي لها حضور بارز في هذا المجال المملكة المتحدة؛ فهي الدولة الوحيدة من بين الدول الغربية التي منحت ترخيصاً لإنشاء خمسة مصارف إسلامية حتى الآن، كما أنها سمحت لعدد من المصارف التقليدية بتقديم خدمات مالية "متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"، وحكومتها تسعى لأن تكون مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي خارج البلاد العربية والإسلامية.

هذا الواقع الذي عليه الحال في بريطانيا فرض عددًا من التساؤلات التي يحاول هذا المقال معالجتها بالدراسة والتحليل؛ تساؤلات من قبيل: ما حقيقة تطور التمويل الإسلامي في هذا البلد؟ وإلى أي مستوى وصل؟ وما هي الفرص والتحديات التي يفرضها تواجد هذا النوع من التمويل في بيئة مالية عالمية على مستوى عال من التطور والتعقيد؟

إن المقال يُسلط الضوء على التساؤلات السابقة بغرض الوقوف على أهم الفرص والتحديات التي يتيحها السوق البريطاني للتمويل الإسلامي من أجل التوصل لبعض النتائج ذات الأهمية العلمية والعملية. وقد انتظم المقال في الأقسام التالية: الدراسات السابقة، والمنهجية، وتطور التمويل الإسلامي في بريطانيا، ثم الفرص والتحديات، وأخيرًا الخلاصة والنتائج. وبين يدي هذا المقال نود التنبيه على النقاط التالية:

١ - نعت المصارف أو المنتجات بالإسلامية في السوق البريطانية لا يعني إصدار حكم شرعي عليها من طرفنا بقدر ما هو نقل للواقع كما يوصف به من قبل أصحابه أو المهتمين به.

٢- من المصادر التي اعتمد عليها البحث بشكل رئيس الوثائق الصادرة عن الحكومة البريطانية باعتبارها المحرك الأساسي لهذا الملف؛ وقد اتضح ذلك من خلال الفعاليات التي قامت بها أو شاركت فيها الحكومة منذ عام ٢٠٠٠م وإلى حد الآن. إن الاعتماد على هذه الوثائق لا يعني بحال اتفاقنا الكامل مع الإجراءات التي تقوم بها الحكومة البريطانية، كما لا يعني أن ما قامت به هو الطريقة المثلى للتعامل مع مسألة إدراج التمويل الإسلامي في القوانين التقليدية.

٣- استخدام بعض المصطلحات مثل المرابحة، والإجارة، والوكالة، أو غيرها لوصف بعض المنتجات أو المعاملات كما ورد في الدراسات والوثائق أو النشرات التعريفية الصادرة عن المؤسسات المقدمة للخدمات التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة لا يعني بالضرورة أن هذه المضامين متفقة مع ما هو سائد في كتب الفقه.

٤- اختيار التجربة البريطانية وخصها بالدراسة والتمحيص جاء بناء على عدد من الاعتبارات من أهمها التطور الحاصل في نمو التمويل الإسلامي في هذا البلد مع قلة، إن لم يكن انعدام، الدراسات العلمية باللغة العربية التي تقوم بدراسة وتحليل هذا التطور بكل موضوعية، تتقلل الواقع كما هو بكل سلبياته وإيجابياته، ومن ثم تضع الاستنتاجات والتطورات بناء على ذلك وليس بناء على مواقف "تهويلية" أو "تهوينية" مسبقة. ومن جهة أخرى فإن التطور الحاصل في السوق البريطاني - كما سيتضح من خلال المعطيات - لا يماثل التطور الحاصل في أي بلد متقدم آخر وخاصة البلدان الأوروبية. كما أن عدم تناولنا لتجارب أخرى مثل الفرنسية لعلنا بوجود دراسات مشابهة يقوم بها زملاء لنا، ولعله بعد استكمال هذه الدراسات يستحسن المقارنة بينها لاستخلاص بعض التوجهات الإستراتيجية التي قد تفيد عملية انتشار التمويل الإسلامي في البيئات غير العربية والإسلامية بطريقة مخطط لها وليس بطريقة عفوية أو ارتجالية.

## ٢- الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض للدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع الذي يتطرق إليه هذا المقال:

١- دراسة رودني ولسن عام ١٩٩٩م (Wilson, 1999)<sup>(١)</sup>، والتي جاءت تحت عنوان "تحديات وفرص المصرفية والتمويل الإسلامي في الغرب: تجربة المملكة المتحدة"، وقد أولت الدراسة عناية كبيرة لخصائص السوق المالية البريطانية، وتطور التمويل الإسلامي فيها منذ بداية الثمانينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي، أما جانب الفرص والتحديات فقد ذُكر بشكل مقتضب في ثنايا الدراسة، ولم تُفرد له فقرات مخصصة لتحليله بشكل موسع، علاوة على أن معطيات الدراسة توقفت عند حدود تسعينيات القرن الماضي.

٢- دراسة هومايون دار عام ٢٠٠٢م (Dar, 2002)<sup>(٢)</sup> عن شراء المنازل في بريطانيا بواسطة عقود التمويل الإسلامي، والدراسة كما هو واضح من عنوانها ومن مضمونها كذلك، أنها تتناول جزئية واحدة تتعلق بتمويل المنازل بالنسبة لأفراد الجالية المسلمة؛ حجم هذه السوق والعوائق التي تحول دون الإقبال عليها بشكل كبير من قبل أفراد الجالية، وخلصت الدراسة إلى أن من أهم العوائق في ذلك "فشل" القائمين على الصناعة في التسويق بتقديم المعلومات الكافية عن المنتجات التي يعرضونها، وإذا ما حدث تحسن في هذا الأمر، فإن الدراسة تخلص إلى إمكانية تطور سوق "الرهن العقاري الإسلامي" في بريطانيا بشكل كبير. وهكذا، يلاحظ أن البحث ركز على جزئية واحدة وعلى ما ارتبط بها من عوائق.

(١) Wilson, R. (1999) "Challenges and Opportunities for Islamic Banking and Finance in the West: The United Kingdom Experience".

(٢) Dar, H.A. (2002) "Islamic Housing Financing in the United Kingdom: Problems, Challenges and Prospects".

٣- دراسة روبين ماثيو وآخرين، عام ٢٠٠٣م (Mathews et al., 2003)<sup>(٣)</sup>، عن التطورات الأخيرة في سوق العقار الممول من خلال المنتجات الإسلامية. والدراسة شبيهة في موضوعها بالتي سبقتها حيث إنها تركز على التمويل العقاري المقدم من قبل المؤسسات التمويلية الإسلامية مع رصد آخر التطورات في ذلك. وقد تناولت الدراسة منتجات المرابحة والإجارة، وقامت بعرض تجربة التمويل الإسلامي من خلال التمويل الخُلقي أو الأخلاقي (Ethical finance)<sup>(٤)</sup> الذي بات يحتل اهتمامًا متزايدًا في أوساط بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، وانتهت الدراسة إلى بعض النتائج تتعلق بدور التمويل الإسلامي بشكل خاص، والخُلقي بشكل عام في إزالة الفوارق الاجتماعية وعدم الاستقرار في السوق.

٤- دراسة رودني ولسن عام ٢٠٠٣م (Wilson, 2003)<sup>(٥)</sup> والتي ناقشت قضايا تتعلق بأسواق المال والمنتجات والخدمات المالية الإسلامية بشكل عام، ولم تذكر التحديات فيما يتعلق بالسوق البريطانية إلا عرضًا. ومن ثم فقد لامس نطاق اهتمام الدراسة موضوع البحث بطريق عام وغير مباشر، ولم يكن تتبعًا للتحديات الخاصة بالبيئة البريطانية مع التدقيق والتفصيل في ذلك.

(٣) Mathews, R., Tlemsani, I., and Siddiqui, A. (2003) "Recent Developments in the Market for Islamic Mortgages: Theory and Practice".

(٤) لفت نظرنا أحد المحكمين، مشكورًا، إلى ضرورة الإشارة إلى أن الأدبيات الغربية تفرق بين لفظي (ethical) و(moral)؛ وقد اقترح الإشارة إلى الأول بالخُلقي وكان زميلنا الدكتور بلعباس قد تناول هذه المسألة بالنسبة للتمويل الإسلامي واستخدم لفظة القائم على الأخلاقيات أو الأخلاقياتي، أما الثاني (moral) فإنه لا إشكال في ترجمته إلى الأخلاق. ومرد هذه التفرقة إلى عدد من العوامل منها؛ البعد الديني، والمصدر، والنسبية والإطلاق. وبناء عليه فإننا عبرنا في هذا المقال عن لفظة (ethical) بالخُلقي ليس من باب الترجيح وإنما من باب المنهجية والتبسيط كي لا نشوش على القارئ. لمزيد من التفصيل حول الموضوع يراجع: عبدالرزاق سعيد بلعباس (٢٠١٠م) التمويل الإسلامي بين الأخلاق والأخلاقيات"، ص ص: ٤٢٩-٤٧٠.

(٥) Wilson, R.J.A. (2003) "Regulatory Challenges posed by Islamic Capital Market Products and Services".

٥- دراسة رودني ولسن كذلك عام ٢٠٠٧م (Wilson, 2007)<sup>(٦)</sup>، وجاءت بعنوان "التمويل الإسلامي في أوروبا"، وهي دراسة يغلب عليها الجانب العمومي، مع إشارات عن تجارب بعض الدول مثل ألمانيا فيما يتعلق بإصدار الصكوك، وبريطانيا فيما يتعلق بالترخيص للمصارف الإسلامية والتقليدية لتقديم خدمات مالية "متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"، وكذا دراسة الحكومة البريطانية لمسألة إصدار صكوك سيادية (Sovereign Sukuk) إسلامية، مع الإشارة إلى العوامل التي جعلت بريطانيا تتقدم على نظيراتها الأوروبية في هذا المجال، كما أن الدراسة أشارت إلى حساسية الموضوع بالنسبة للأوروبيين؛ حيث يعتبره البعض (اليمين) مدخلاً "لأسلمة" أوروبا أو الجوانب القانونية فيها على أقل تقدير، بينما يرى البعض الآخر ومنهم الأستاذ ولسن (Wilson) على أن تقديم خدمات إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة يجب أن ينظر إليه على أنه وسيلة لتوسيع الخيارات بالنسبة للزبائن، وخاصة المهتمين بالتمويل الخُلقي. وهكذا نجد أن مسألة الفرص والتحديات لم تتل حظها من الدراسة والتمحيص إلا بالقدر الذي يتماشى مع الطبيعة العامة للدراسة.

٦- دراسة عدد من الباحثين في نهاية عام ٢٠٠٧م (Ainley et al., 2007)<sup>(٧)</sup>، وجاءت بعنوان "التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: التقنين والتحديات" والتي نشرتها سلطة الخدمات المالية (Financial Services Authority)، ومن خلال الجهة التي قامت بنشر الدراسة، يتضح أن تركيزها منصب على الجوانب التشريعية والقانونية التي تعترض سبيل إقامة مؤسسات مالية إسلامية مع ذكر سبل التغلب عليها من خلال تجربة السلطة في الترخيص للبنك الإسلامي

Wilson, R. J.A. (2007) "Islamic Finance in Europe". (٦)

Ainley M.L; Mashayekhi A.; Hicks R.; Rahman A. and Ravalia A. (2007) (٧)  
"Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges".

البريطاني. وقد تعرضت الدراسة بشكل مختصر لتطور التمويل الإسلامي في بريطانيا، مع تعداد بعض العوامل التي تقف خلف ذلك، ولا شك في أن هذه الدراسة تمثل أحد المصادر الهامة في موضوع البحث فيما يتعلق بالتحديات القانونية والتشريعية.

٧- دراسة وسيم لانجا (Langah, 2008)، وهي رسالة ماجستير بعنوان "المصرفية الإسلامية في بريطانيا: الفرص والتحديات" والتي نوقشت في أكتوبر عام ٢٠٠٨م<sup>(٨)</sup>، وعنوان الدراسة وموضوعها على صلة كبيرة بموضوع بحثنا. ويتمثل الجانب الإيجابي فيها في إجراء تسع مقابلات شخصية مع أطراف ذات علاقة بالتمويل الإسلامي في بريطانيا، إلا أن عليها بعض الملاحظات؛ من ذلك على سبيل المثال عدم الدقة في بعض المواطن، كالقول: بأن خدمات التمويل الإسلامي لم تعرفها السوق البريطانية إلا بعد عام ٢٠٠٠م<sup>(٩)</sup>، أو أن سلطة الخدمات المالية البريطانية (FSA) أوصت (Recommended) بالتمويل الإسلامي<sup>(١٠)</sup>، أو الحديث عن تحقق الشرعية بالنسبة لمعاملات المؤسسات التمويلية الإسلامية بوجود هيئة رقابة بعدد معين<sup>(١١)</sup>، أو وصف التمويل الشخصي القائم على التورق بالنظرية (Personal loan based on the theory of Tawarruq)<sup>(١٢)</sup>، والأهم من ذلك الإحاطة والتعمق في تناول الفرص والتحديات مع الوقوف على آخر ما جرى من تطورات خاصة بعد عام ٢٠٠٣م كما سيتضح معنا في المقال؛ فالتحديات نوقشت في ٦ صفحات من البحث، أما الفرص فلم تذكر إلا عرضاً، ومنها كذلك أن مراجعة الأدبيات كانت

Langah, W. A. (2008) "Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges", MSc Dissertation, Kingston Business School, Kingston University, October 2008.

Ibid, p.10. (٩)

Ibid, p. 40. (١٠)

Ibid, p. 45. (١١)

Ibid, p. 23. (١٢)

عودة لمصادر عامة في التمويل الإسلامي ولم تكن مصادر ذات صلة مباشرة بالموضوع كالتالي أوردناها في مسحنا الأدبي هذا، ولهذا السبب خلت الرسالة من بعض المصادر الهامة كتقارير مؤسسة لندن للخدمات المالية العالمية (IFSL)<sup>(١٣)</sup>، والتي حلت محلها مؤسسة (TheCityUK) للقيام بذات الأغراض وذلك منذ يونيو عام ٢٠١٠م<sup>(١٤)</sup>.

٨- وثيقة رسمية صادرة عن وزارة المالية البريطانية في ديسمبر ٢٠٠٨م، وحملت عنوان "تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية" (HM Treasury, 2008)<sup>(١٥)</sup>، وهي دراسة كما هو واضح من عنوانها ومحتواها تركز الطرح فيها على الدور الذي يقوم به أحد الأطراف الأساسيين في هذا الملف؛ ألا وهو الحكومة البريطانية. وقد رصدت الوثيقة عددًا من العوائق التي قد تحول دون تطور التمويل الإسلامي في سوق المال البريطانية، والدور الذي قامت وتقوم به الحكومة في هذا الشأن، كما أن الوثيقة تضمنت الأهداف التي تسعى الحكومة البريطانية إلى تحقيقها من خلال فسخ المجال لهذا النمط من التمويل والمؤسسات القائمة على أساسه، ولا شك في أن ما تضمنته الوثيقة يمثل أحد المصادر الهامة التي اعتمدت عليها دراستنا.

٩- دراسة عمر مسعود وآخرون عام ٢٠٠٩م (Masood et al., 2009)<sup>(١٦)</sup> عن دور التمويل الإسلامي في قطاع السكن في المملكة المتحدة، تتناول الدراسة هذا الموضوع بغرض الوقوف على عدد من الحقائق منها دور هيئات الرقابة الشرعية، والحوكمة في عمل المصارف الإسلامية التي تزاوّل عملها في المملكة

International Financial Services London (IFSL). (١٣)

TheCityUK (2011) "Islamic Finance May 2011", p. 2. (١٤)

HM Treasury (2008) "Development of Islamic Finance in the UK: Government's Perspective". (١٥)

Masood, Omar, Chichti Jamel E., Mansour Walid, Amin Qazi Awais (2009) (١٦)  
"Role of Islamic mortgage in UK".



المتحدة، ومنها كذلك معرفة هل عمل المصارف الإسلامية قائم على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، أم أنه مجرد تقليد ومحاكاة للتمويل التقليدي؟ وهكذا، نلاحظ أن هذه الدراسة تركز على عنصر من عناصر التمويل الإسلامي، وهو ذلك المرتبط بتمويل قطاع الإسكان، ومن جهة أخرى لم تكن أهدافها منصبة على تحديد الفرص والتحديات بقدر ما كان متوجهاً لأبعاد أخرى لها أهميتها الكبرى فيما يتعلق بتطور التمويل في بريطانيا.

من خلال ما سبق استعراضه من أدبيات يمكن الخلوص إلى أن المقال يحاول بالإضافة عن الدراسات السابقة بتناول آخر التطورات التي عرفها التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة والتي تشمل سنوات الأزمة المالية الخائفة التي عانى منها الاقتصاد العالمي ولا يزال، وكذا تناول جوانب لم تتطرق إليها الدراسات السابقة أو التوسع والإضافة في جوانب تطرقت إليها تلك الدراسات بشكل لا يفي بغرض إعطاء صورة كافية عن حقيقة التحدي أو الفرصة وماذا أنجز بشأنه. ومن جهة أخرى فإنه (في حدود علمنا) يعد المقال أول دراسة علمية من نوعها تصدر باللغة العربية في الموضوع.

### ٣ - المنهجية

استخدمنا في هذا المقال المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي، وذلك بتناول ظاهرة نمو وتطور التمويل الإسلامي في بريطانيا تحليلاً وتفسيراً، استناداً إلى الخطابات والتقارير والمحاضر الرسمية الواردة عن سلطة الخدمات المالية (FSA)، ووزارة المالية (Treasury)، ومؤسسة لندن العالمية للخدمات المالية (IFSL)، المكلفة بتعزيز تنافسية حي المال في لندن، كما تمت الاستفادة من تقارير وأوراق علمية أخرى صادرة من أكاديميين مثل رودني ولسن (Rodney Wilson) الذي يعتبر من أكثر الشخصيات إنتاجاً واهتماماً بموضوع التمويل الإسلامي، وكذلك بعض الرسائل العلمية التي تناولت هذا الموضوع، وذلك بغرض الوقوف على واقع

التمويل الإسلامي ببريطانيا في الفترة الراهنة، والفرص المتاحة والتحديات القائمة، كما تمت الاستفادة مما ورد في أعمال علمية أو رسمية تتعلق بالموضوع صادرة من بلدان أخرى، أو مؤسسات مالية عالمية، وقد حاولنا قدر الإمكان اتباع الخطوات التالية عند مناقشة التحديات:

- (١) ماذا يمثل التحدي؟
- (٢) ماذا أنجز بشأنه من قبل الأطراف ذات الصلة خاصة الحكومة؟
- (٣) ما هي المسائل التي ستناقش في المستقبل القريب؟

#### ٤ - تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا

تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينيات (١٩٧٨/١٩٧٩م) وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بالسماح لعدة شركات استثمار إسلامية بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن؛ منها شركة الاستثمار الإسلامية الدولية القابضة (Islamic Banking System International Holding)، وبيت التمويل الإسلامي (Islamic Finance House) المتمركزتين في لوكسمبورج (Luxemburg)، والبنك الإسلامي الدولي الدانماركي (Islamic Bank International of Denmark) وكذلك شركة تكافل لوكسمبرج (Takafol S.A. Luxemburg)، ودار المال الإسلامي، سويسرا (Dar Al-Mal Al-Islami)، ومن خلال المراجحات في سوق المعادن في لندن لتوفير السيولة للمؤسسات التمويلية الشرق أوسطية، وللمستثمرين من تلك المناطق<sup>(١٧)</sup>. ومن خلال مصرف البركة الدولي (Al-Baraka International Bank) الذي قام بشراء شركة هارجريف سكيوريتيز (Hargrave Securities) عام ١٩٨٢م الحاصلة على رخصة مزاولة قبول الودائع من قبل بنك إنجلترا، غير أن المصرف لم يباشر العمل باسمه إلا في عام

(١٧) Ainley, M., et al., (2007) "Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges", p. 6.

١٩٨٧م<sup>(١٨)</sup>، واستمر في ذلك إلى عام ١٩٩٣م، حيث قام بإغلاق عملياته والتخلي عن الرخصة التي منحت له من مصرف إنجلترا-البنك المركزي البريطاني - بناء على قانون المصارف لعام ١٩٨٧م (Banking Act 1987)، وذلك بعد أن شدد بنك إنجلترا عملياته الرقابية على المصارف الأجنبية إثر انهيار مصرف الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI) عام ١٩٩١م.

وقد استمرت مجموعة البركة في العمل كشركة استثمارية بعد إعادة ترتيب أعمالها في لندن منذ عام ١٩٩٣م<sup>(١٩)</sup>. وحقق مصرف البركة خلال فترة عمله تطورات هائلة، حيث إنه استطاع توسيع قاعدة المتعاملين معه من زبائن زوار قدموا من الخليج بشكل رئيس إلى زبائن محليين من أفراد الجالية المسلمة، وقد تمثل ذلك في عدد الفروع من ١ إلى ٢ في لندن، وفي فتح فرع في مدينة برمنجهام؛ المدينة الثانية بعد لندن من حيث عدد السكان، وبهذا تطور حجم الودائع من مستوى ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣م إلى ١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٩١م، كما أن المصرف حقق نتائج مالية جيدة خلال فترة عمله، وبعد انتهاء العمل قام بإعادة أموال المودعين بدون إشكالات أو عراقيل تذكر<sup>(٢٠)</sup>.

وإلى جانب مصرف البركة الدولي، الذي كان يعمل كمصرف تجزئة إسلامي (Retail Islamic Bank) متكامل كانت هناك مصارف ومؤسسات تمويلية عالمية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ مخصصة لذلك منذ عام ١٩٨٣م. ومع حلول عام ١٩٩٧م عرف السوق البريطاني تطوراً من نوع آخر تمثل في قيام المصرف المتحد الأهلي الكويتي (UAB) بإنشاء وحدة تابعة له عرفت بالمنزل (Manzil) لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل (Islamic Mortgage) من

(١٨) Wilson, R. (1999) "Challenges and Opportunities for Islamic Banking and Finance in the West: The United Kingdom Experience", p. 426.

Ibid, p. 427. (١٩)  
Ibid, pp: 426-428. (٢٠)

خلال برنامجي المرابحة (Murabaha Plan)، والإجارة (Ijara Plan)، ثم تبعه في ذلك مصرف اتش اس بي سي (HSBC) عام ٢٠٠٣م، ومؤسسة البراق التابعة لمصرف إي بي سي العالمي (ABC International)<sup>(٢١)</sup>، ثم السماح في عام ٢٠٠٤م بإنشاء أول مصرف تجزئة إسلامي، وهو المصرف الإسلامي البريطاني (Islamic Bank of Britain)، ثم أتبع بأربعة مصارف استثمارية وشركة تكافل واحدة وهي: بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (The European Islamic Investment Bank)، وبنك لندن والشرق الأوسط (Bank of London and Middle East)، وبنك غيت هاوس (Gatehouse Bank)، وبيت التمويل الأوروبي (European Finance House)، وشركة السلام للتأمين الحلال (Salaam Halal Insurance).

ولمعرفة حجم التطورات الأخيرة التي وصل إليها التمويل الإسلامي في هذا البلد يمكن ذكر المؤشرات التالية:

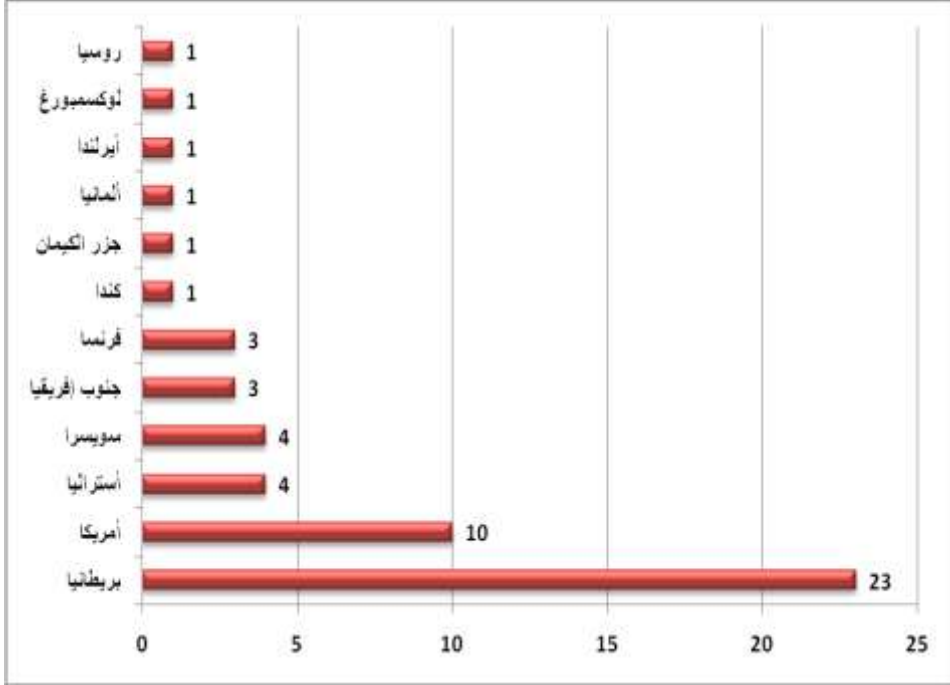
١- عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية: بلغ عدد المؤسسات التمويلية الإسلامية المصرح لها بتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ستة مؤسسات (خمسة مصارف)<sup>(٢٢)</sup> وشركة تكافل (تأمين) واحدة)<sup>(٢٣)</sup>. أما المؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة فيقدر عددها بسبعة عشر مؤسسة<sup>(٢٤)</sup>، وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول غير العربية والإسلامية في هذا المجال، الشكل (١) التالي يوضح ذلك.

Leach, K. (2009) "Islamic Banking Developments in the Domestic UK Market", p.13. (٢١)

(٢٢) لمزيد معلومات حول هذه المصارف؛ كتاريخ النشأة أو غيره يراجع الملحق (١) في ذلك.

Raza, M.F. (2008) "The European Opportunity", p. 44. (٢٣)

IFSL (2010) "Islamic Finance 2010", p.3. (٢٤)

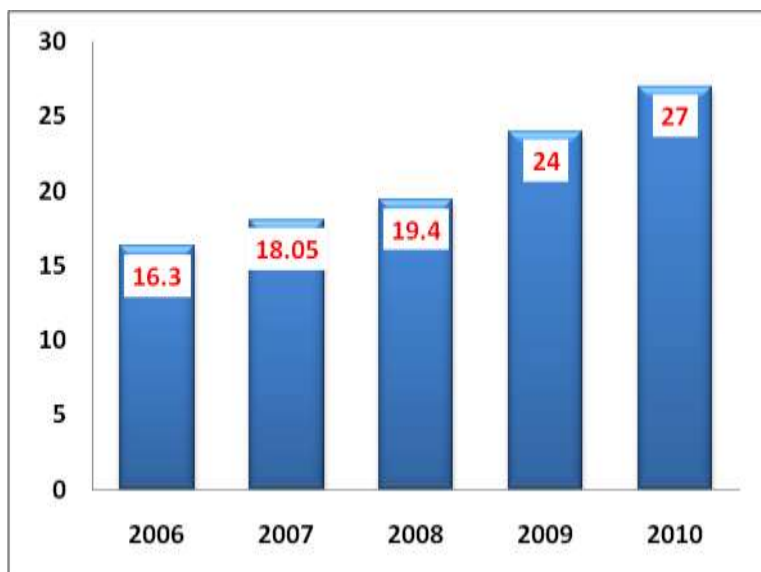


المصدر:

*IFSL, Islamic Finance*, 2010, p.3 Raza, M.F., "The European Opportunity", p. 44.  
*City & UK, Islamic Finance*, May 2011, p.5.

شكل (١) عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية وغيرها.

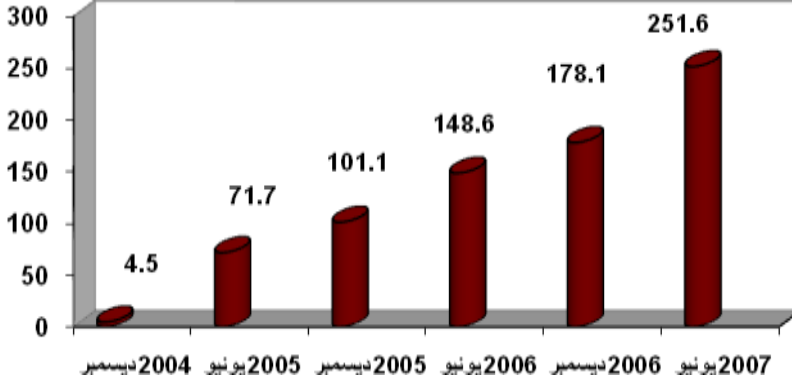
٢- حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، المتواحدة في هذا البلد آخذة في الزيادة والنمو. ويوضح ذلك الشكل رقم (٢) خلال السنوات بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠م.



المصدر: IFSL, *Islamic Finance* 2010, p.3 & BMB Islamic, 2011, "GIFR 2011", p. 35.

شكل (٢) تطور حجم الأصول "المتوافقة" مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية بمليارات الدولارات.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم تلك الأصول نما بشكل متواصل وبمعدلات نمو معتبرة تراوحت بين (٧.٥٪) و(٢٣.٧٪) خلال الفترة المرصودة. وهذا ما جعل مرتبة بريطانيا تقفز من المركز العاشر ضمن تصنيفات مجلة ذي بانكر (The Banker) عام ٢٠٠٧م إلى المركز الثامن والمركز التاسع منذ عام ٢٠٠٨م، لأكبر الدول المستقطبة لهذا النوع من التمويل في جهازها المالي. ومن جهة أخرى فقد نما حجم الودائع التي استقطبها البنك الإسلامي البريطاني خلال السنوات الثلاث الأولى من نشأته بشكل كبير، يوضح ذلك الشكل (٣).



المصدر: UK Trade & Investment Services, 2007, "The City- UK Excellence in Islamic Finance", p. 10.

شكل (٣) تطور حجم ودائع المصرف الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧م.

والجدير بالذكر أن المؤسسات التمويلية الإسلامية المصرفية (full-fledged) تقدم خدماتها جنباً إلى جنب مع المؤسسات التقليدية التي تقدر بـ ١٧ مؤسسة يأتي على رأسها نافذة الأمانة التابعة لمصرف اتش اس بي سي المعروف (HSBC Amanah) وهو الذي يمتلك (٨٥٪) من إجمالي حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه حسب إحصائيات ٢٠٠٩م<sup>(٢٥)</sup>. وهذا يعني أن حجم المؤسسات التمويلية الإسلامية التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض لا يزال ضئيلاً، وأن الذي يدير معظم الأصول نوافذ المؤسسات المالية التقليدية. وهذه المؤسسات مع غيرها تقدم عدداً من المنتجات لتلبية احتياجات السوق المحلية<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٥) IFSL Resarch (2010) "Islamic Finance 2010", p. 3.

(٢٦) انظر الملحق (٢) حول معلومات تفصيلية عن بعض هذه المنتجات.

٣- عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية والخدمية الأخرى: حسب المعطيات المتاحة تظهر بريطانيا أنها رائدة في هذا المجال، متقدمة في ذلك على المراكز العربية والإسلامية الرئيسية للتمويل الإسلامي كما يوضح الشكل (٤)، ومن جهة أخرى، فإنه نظرًا للجوء العديد من المؤسسات التمويلية الإسلامية إلى التحكيم في فض النزاعات إلى القانون الإنجليزي، علاوة على أن تصميم كثير من منتجاتها يتم في السوق البريطانية مع استخدام سعر مرجعي لها مرتبط بسعر الإقراض بين المصارف بلندن (LIBOR)، وحسب آخر الإحصائيات فقد وصل عدد الشركات التي تقدم استشارات قانونية إلى ثلاث وعشرين شركة<sup>(٢٧)</sup>.



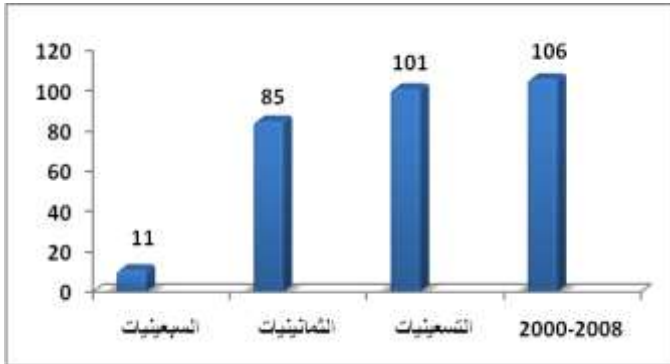
المصدر: IFSL, *Islamic Finance* 2009, p. 6

شكل (٤) عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تقدم برامج عن التمويل الإسلامي.



وعلى المستوى الأكاديمي نجد أن عددًا من الجامعات البريطانية تمنح درجات علمية عالية (الماجستير والدكتوراه) في التمويل الإسلامي، وبعضها يقدم برامج أخرى<sup>(٢٨)</sup>.

٤- تطور عدد الدراسات العلمية وغيرها التي تمت منذ السبعينيات وإلى عام ٢٠٠٨م من قبل غير المسلمين، حيث يلاحظ غلبة الموضوعات المتعلقة بقضايا التمويل على غيرها من الجوانب الأخرى من فروع الاقتصاد الإسلامي. فعلى سبيل المثال وجد بلوافي (٢٠٠٨م)<sup>(٢٩)</sup> أنه من بين الـ ٣٠٣ دراسة التي رصدها البحث الذي قام به أن ٢٠٠ دراسة - وهو ما يمثل نسبة (٦٦٪) من مجموع تلك الدراسات- تناولت جانب التمويل والمصرفية الإسلامية من زوايا مختلفة. كما ورصد الباحث أن وتيرة الدراسات آخذة في الزيادة مع مرور الأيام. ويوضح ذلك الشكل (٥).



المصدر: بلوافي، ٢٠٠٨م، ص ٥٨٥.

الشكل (٥) تطور عدد الدراسات عن الاقتصاد الإسلامي في بريطانيا منذ السبعينيات وإلى عام ٢٠٠٨م.

(٢٨) انظر الملحق (٣) حول معلومات تفصيلية عن الجامعات البريطانية وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى التي تقدم برامج في ذلك.

(٢٩) أحمد بلوافي (٢٠٠٨) كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦-٢٠٠٨م - بريطانيا نموذجا -".

ومما يزيد الأمر وضوحاً أنه في نفس الدراسة المشار إليها آنفاً أنه تم رصد أربعين أطروحة علمية من قبل مسلمين وغيرهم نوقشت في الجامعات البريطانية في الفترة بين ١٩٨٢م و٢٠٠٦م، وجد أن ٢٩ منها - وهو ما يمثل (٧٢٪) من إجمالي تلك الأطروحات- تناولت موضوعات تتعلق بالتمويل الإسلامي<sup>(٣٠)</sup>. ومن جهة أخرى، فإن الجامعات البريطانية والمعاهد المتخصصة ومدارس تعليم اللغة تجتذب أعداداً هائلة من الدارسين المسلمين، وخاصة من الدول الآسيوية ودول الخليج<sup>(٣١)</sup>.

إن التطورات السابقة لم تكن لتحصل لولا توفر عدد من العوامل التي مهدت السبيل لتهيئة البيئة المناسبة لذلك. ومن العوامل التي يمكن ذكرها في هذا الصدد ما يلي<sup>(٣٢)</sup>:

(١) الطريقة البراغماتية، وطبيعة النموذج الرأسمالي الذي اتبعته بريطانيا والذي يتيح مرونة معتبرة في التعامل مع رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لتحقيق أكبر المكاسب الاقتصادية، مع وجود نظام مالي متطور وعريق يعمل ضمن أطر قانونية وتنظيمية شهدت تطورات ومراجعات للتكيف مع التغيرات التي شهدتها الساحة العالمية بعد سقوط جدار برلين، والتي أصبح السجل التجاري والاقتصادي بين أقطاب النظام الرأسمالي من أهم معالمها.

(٣٠) المرجع السابق، ص ص: ٦٠٤-٦٠٦.

(٣١) على سبيل المثال يقدر عدد الطلبة السعوديين الذي يدرسون في بريطانيا بخمسة عشر ألف (١٥ ألف) طالب:

Ramkumer, K.S. (2010) "London remains centre for education, Finance: Lord Mayor".

(٣٢) لمزيد من التفصيل يراجع:

أحمد بلوافي (٢٠١٠م) لماذا تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا أكثر من غيرها؟.

Belouafi, A. (2011) "Islamic Finance outside the Muslim World: the United Kingdom Experiment", pp. 7-9.

٢) دور الحكومة الفاعل في هذا المجال، وقد تمثل ذلك في الاهتمام بالموضوع والتعامل معه وفق مبادئ محددة؛ كالالتزام (commitment) من قبل الحكومة بترقية هذا النوع من التمويل في سوق المال البريطاني، والتعاون (collaboration) مع الأطراف المعنية، والانسجام مع القواعد المتبعة (Fairness) لتفادي المعاملة التفضيلية أو تلك التي تعوق لأي نوع من التمويل، ويتم ذلك كله ضمن أهداف محددة تتمثل في: أولاً: تعزيز قدرة بريطانيا التنافسية كمركز مالي عالمي، وذلك بالعمل على أن يكون حي المال في لندن مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي. ثانياً: العمل على عدم استبعاد أي مواطن بريطاني، بغض النظر عن معتقداته الدينية، من عدم الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الجهاز المالي.

٣) وجود جالية مسلمة واعية ونشيطة وحريصة على العيش في كنف مبادئ الشريعة في مجالات الحياة المختلفة ومنها المعاملات المالية. وقد تجلّى ذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها بعض مؤسساتها في هذا المجال؛ ومن أمثلة ذلك فريق العمل الخاص (IFEG) الذي أنشأه المجلس الإسلامي البريطاني (Muslim Council of Britain) لمتابعة تطور التمويل الإسلامي بالتنسيق والتشاور مع الجهات الحكومية المسؤولة عن هذا الملف، ومجلس التمويل الإسلامي (IFCUK) الذي يتخذ من اسكتلندا مقراً له لترقية التمويل الإسلامي، والتعريف به داخل بريطانيا وخارجها. أما المؤسسة الإسلامية (The Islamic Foundation) التي أنشئت عام ١٩٧٣م فتعتبر من المؤسسات العريقة والرائدة في ميدان الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ليس على مستوى بريطانيا فحسب، بل على المستوى العالمي<sup>(٣٣)</sup>.

(٣٣) وتقديراً لهذه الجهود فقد حصلت المؤسسة على جائزة البنك الإسلامي للتنمية السنوية لعام

ومن جهة أخرى لاشك أن بريطانيا تواجه منافسة من قبل دول أخرى أوربية كفرنسا، وغيرها كسنغافورة، بل وحتى ماليزيا فيما يتعلق بالجوانب القانونية<sup>(٣٤)</sup>، ومن ثم فإن أمر تعزيز مكانة لندن من عدمه متوقف على استثمار هذه العناصر والالتفات لغيرها إذا أرادت لندن الاستمرار في الريادة.

### ٥- الفرص المتاحة للتمويل الإسلامي في بريطانيا

من الفرص التي قد تتيحها السوق البريطانية للتمويل الإسلامي ما يلي<sup>(٣٥)</sup>:

#### ٥-١ توسيع قاعدة الزبائن وزيادة حصة السوق

من المفترض أن تتيح عملية إقامة مؤسسات تمويلية إسلامية في السوق البريطانية فرصة لتوسيع قاعدة الزبائن لهذه المؤسسات مع زيادة حصة السوق. والزبائن الذين يمكن أن يستفيدوا من ذلك ينقسمون إلى قسمين: مواطنون محليون، ومستثمرون أجانب يرغبون في أن تكون الأصول التي يستخدمون فيها أموالهم متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد مر معنا فيما مضى أن المؤسسات التمويلية التي أفسح لها مجال العمل ستة وكلها حديثة النشأة<sup>(٣٦)</sup>؛ اثنتان موجهتان لخدمة الزبائن المحليين من خلال التركيز على خدمات التجزئة وهما المصرف الإسلامي البريطاني، وشركة سلام للتأمين، أما الأربعة الآخرون فهي مصارف استثمارية موجهة لتقديم خدمات الجملة لمستثمرين كبار، الذين يكونون في الغالب أجانب. علاوة على ذلك هناك بطبيعة الحال نوافذ المؤسسات التمويلية التقليدية والتي تعتبر نافذة مصرف اتش اس بي سي (HSBC Amanah) من أكبرها كما مر معنا.

(٣٤) Belouafi A. and Belabes, A. (2011) "Islamic Finance and the Regulatory Challenge: The European Case", 16-18.

(٣٥) هناك عدد من المصادر تناولت بعض هذه الفرص بشكل مباشر على السوق البريطاني أو غير المباشر من خلال ما يمكن أن يتيحه سوق شبيه بالسوق البريطاني:

Arab Banker (2007) "Islamic Finance Opportunities and Prospects in Europe", pp. 51-52.

Wilson, R. (2007) "Regulatory Challenges Facing the Islamic Finance Industry".

The Australian Trade Commission (Austrade) (2010) "Islamic Finance".

(٣٦) لم يمض على أقدمها نشأة أكثر من ست سنوات، وهو المصرف الإسلامي البريطاني.

وإذا قارنا مستوى الحجم الذي وصل إليه التمويل الإسلامي بجميع أشكاله، بحجم التمويل التقليدي المقدم لقطاع واحد وهو قطاع العقار لوجدنا أن الحجم ضئيل وضئيل جداً؛ وأن الفرق بينهما شاسع جداً<sup>(٣٧)</sup>. والوضع في مثل هذه المرحلة التي تمثل بداية الانطلاقة بالنسبة للتمويل للإسلامي، والنضج والبلوغ فيما يخص التمويل التقليدي لما لفارق العمر والرسوخ بين الاثنين من هوة كبيرة ليس بمستغرب، يبقى السؤال بعد ذلك هل نمو التمويل الإسلامي يسير بوتيرة تشير إلى أنه سيشهد توسعاً في عملياته داخلياً؛ أي داخل السوق البريطانية وخارجياً على المستوى الأوربي؟ على المستوى المحلي تشير بعض الدراسات التي اهتمت بتحليل جانب الطلب على المنتجات المالية الإسلامية المقدمة لتمويل المساكن إلى أن الإقبال عليها لا يزال ضعيفاً<sup>(٣٨)</sup>، وذلك نظراً لقلّة وعي أفراد الجالية المسلمة بشكل خاص، وأفراد المجتمع الآخرين بطبيعة المنتجات المعروضة في السوق،

(٣٧) ففي نهاية عام ٢٠٠٧م على سبيل المثال بلغ حجم التمويل الإسلامي المقدم لشراء المنازل ٥٠٠ مليون جنيه، وهو يقدر الآن بـ ٧٠٠ مليون جنيه، وقدر عدد الزبائن ببضعة آلاف، في حين أن إجمالي حجم التمويل في هذا القطاع وصل إلى ١,١ تريليون دولار، وقدر عدد الزبائن بـ ١٢ مليون:

**The Financial Services Authority** (2007) "Speech by Clive Briault, Managing director, Retail Markets, FSA", & **Wilson, R.J.A.** (2009) "Islamic Finance in Europe".

**UK Trade & Investment Services** (2010) "Supportive Legislation Boosts UK's World-Leading Islamic Finance Industry".

(٣٨) ومن الأدلة على ذلك أن تقريراً أعد في عام ٢٠٠٥م من قبل مؤسسة البحث والأسواق (Research and Markets) توقع أن ينمو حجم هذا التمويل بمعدلات كبيرة وأن يصل حجم التمويلات الإسلامية المقامة لشراء المنازل بحلول عام ٢٠٠٩م إلى ١.٤ مليار جنيه، والواقع كما ذكرنا لا يزال بعيداً عن الاقتراب من هذا الرقم، انظر تفصيلات هذا وغيره في المصادر التالية:

"UK Islamic Mortgages Worth Billions", www.islamicmortgages.co.uk.

**Januja, N.** (2010) "Is the Islamic Mortgage market dying a slow death?".

**Mathews, R., Tlemsani, I. and Siddiqui, A.** (2003) "Recent Developments in the Market for Islamic Mortgages: Theory and Practice".

**Dar, H. A.** (2002) "Islamic Housing Financing in the United Kingdom: Problems, Challenges and Prospects".

**Wilson, R.** (2009a) "Islamic Finance in Europe".

ولمحدودية دخول أفراد الجالية كذلك<sup>(٣٩)</sup>، وهذا ما يفرض على الصناعة والمهتمين بأمر توسع عملياتها القيام بأعمال التعريف والدعاية المطلوبين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك عامل "الثقة" وهو الأهم، ويتمثل في مدى قناعة الأفراد بأن المعروض من خدمات يتوافق مع أحكام الشريعة حقيقة لا صورة<sup>(٤٠)</sup>، وأخيراً هناك جانب الكلفة حيث إن أسعار هذه المنتجات أكبر من نظيرتها التقليدية، وأن المنتجات التي تقدم من خلال نوافذ المؤسسات التقليدية أقل كلفة من تلك التي تقدمها المؤسسات الإسلامية الصرفة.

وفي ما يتعلق بالجانب الخارجي فهناك إمكانية التوسع على المستوى الأوروبي من خلال ما يعرف "بالجواز الأوروبي (European passport)"<sup>(٤١)</sup> للأعمال الذي يؤهل الأفراد والمؤسسات التجارية أو الخدمية المسجلة في إحدى الدول الأوروبية المنضمة لمنطقة الاقتصاد الأوروبية (European Economic Area) بمزاولة العمل دون الحاجة إلى إصدار ترخيص خاص وما يترتب عليه من إجراءات إدارية وقانونية قد تواجهه بالفرض، وهنا سنتسّع قاعدة الزبائن لتشمل المسلمين المقيمين على مستوى القارة الأوروبية والذين يقدر عددهم بما يتراوح بين خمسة عشر وعشرين مليوناً، ويتوقع أن يتضاعف العدد بحلول عام ٢٠٢٥م<sup>(٤٢)</sup>. وفي هذا الصدد قام مصرف جيت هاوس (Gate House) بتقديم طلب لساحة باريس أورو

(٣٩) Wilson, R. (2009a) "Islamic Finance in Europe".

(٤٠) لمسنا ذلك من خلال الأنشطة التي كانت تقام لهذا الغرض والتي شاركنا في بعضها من خلال الأسئلة التي ترد على المنتجات المتاحة في السوق كالتورق للتمويل الشخصي وبرنامج المرابحة لشراء المنازل. كما لمسنا غيرنا من المهتمين بالتعريف بالتمويل الإسلامي داخل بريطانيا، وتساءل ذلك الغير عن مدى "إسلامية" المعروض من منتجات:

Shaikh, O. (2010) "Development of Islamic Finance in the UK & Europe", p. 9.

(٤١) هناك قانون خاص لهذا الغرض صادر في عام ٢٠٠٤م:

"Subsidiary legislation 371.11: European passports rights for Credit institutions", docs.justice.gov.mt.

Open Society Institute (2009) "Muslims in Europe: A Report on 11 EU Cities", p. 22. (٤٢)

بلاس<sup>(٤٣)</sup> (Paris Euro-plus) عام ٢٠٠٩م لتقديم خدماته في الأراضي الفرنسية<sup>(٤٤)</sup>، وذلك بعد الاهتمام المتأخر الذي أبدته الحكومة الفرنسية حيال التمويل الإسلامي.

مما سبق ذكره يتضح أنه في الوقت الذي يشير فيه الواقع النظري إلى إمكانية استفادة التمويل الإسلامي من اقتصاديات النطاق (Economies of scope) باقتحام أسواق جديدة، فإن الواقع العملي على مستوى السوق البريطاني يشير إلى أن تحقيق ذلك ليس بالأمر الهين، لأن حجم التمويل لا يزال ضئيلاً، ومنتجاته لا تزال مرتفعة التكاليف، علاوة على ما تلقى المؤسسات التمويلية الإسلامية الصرفة (full-fledged) من منافسة من قبل النوافذ الإسلامية للمؤسسات التقليدية، بالإضافة إلى عامل الثقة الذي يمثل عنصرًا هامًا في المعاملات المبنية على أساس الدين.

## ٢-٥ ابتكار منتجات جديدة بالاستفادة من المهارات المهنية القانونية والمحاسبية.

نظرًا لما للندن وسوقها المالي من عراقة وتطور، ولما لها من صلات تجارية واقتصادية مع الدول العربية والإسلامية، خاصة الخليجية منها والآسيوية، ولما لشركاتها الاستشارية والقانونية من مهارات فنية وخبرة على المستوى العالمي<sup>(٤٥)</sup>، ولما لقانونها العام من مكانة مرجعية في تصميم العديد من المنتجات والعقود،

(٤٣) هكذا تنطق بالفرنسية أما بالإنجليزية فتتطق يورو.

(٤٤) Parker, M. (2009) "UK Islamic Finance gets foothold in France".

(٤٥) يذكر تقرير "التمويل الإسلامي مايو ٢٠١١م" الصادر من قبل مؤسسة الحي للمملكة المتحدة (TheCityUK) أن ثلاثًا وعشرين شركة قانونية تقدم استشارات في مجال خدمات التمويل الإسلامي، وأن عددًا من الشركات المهنية المتخصصة تقدم خدمات استشارية عامة في نفس المجال:

TheCityUK (2011) "Islamic Finance May 2011", p.10.

وكذا فض النزاعات حيث يعتبر القانون الإنجليزي المرجع الرئيس في ذلك<sup>(٤٦)</sup>، فإن تقديم خدمات تمويلية إسلامية في هذه السوق قد يتيح للتمويل الإسلامي فرصة تطوير وهندسة منتجات مالية جديدة لتلبية الحاجات المتعددة للزبائن في ظل وضع سوقي شديد التنافس.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض المجالات التي تحتاج إلى تطوير منتجات لتلبية طلبات الزبائن عليها؛ منتجات ومحاظف متخصصة لجذب رؤوس الأموال من خلال حقوق الملكية الخاصة (private equity)<sup>(٤٧)</sup>، وإدارة الثروات الخاصة (private wealth management)<sup>(٤٨)</sup>، وخدمات الخزينة (Treasury services)، وهي المنتجات التي تتخصص فيها بنوك وصناديق الاستثمار، ولا شك أن تخصص أربعة مصارف إسلامية سمح لها بالعمل في لندن من أصل خمسة يهدف إلى الاستفادة من هذا.

ومع إقرار أهمية ما سبق، فإن الأمر لا يخلو من مخاطر تترافق أمر تنفيذه في مثل السوق البريطانية وذلك لأن معظم "المهندسين الماليين"، والقانونيين والمحامين اعتادوا على مسلكيات البيئة التقليدية التي يغلب عليها أدوات الدين القائم على الفائدة (الربا)، ومن أهم تلك المخاطر السلامة الشرعية للمنتج، ودرجة التعقيد، وانعدام الشفافية، وهي أمور تساهم في التأثير على السمعة وتضر بالصناعة في حاضرها ومستقبلها.

(٤٦) إدارة الخزانة بالبنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٠م) إخفاق/إعسار بعض إصدارات الصكوك: الأسباب والآثار"، ٢٩١-٣١٥.

(٤٧) ويقصد بهذا الاستثمار في شركات غير مدرجة في أسواق المال، وعادة ما يتطلب المشاركة فيها رؤوس أموال كبيرة ولمدة زمنية طويلة، ولهذا لا يقبل على هذا النوع إلا الأثرياء الكبار والشركات لأن مخاطر خسارة رأس المال عالية.

IFSL Research (2010) "Islamic Finance 2010", p. 3.

(٤٨)



### ٥-٣ تطوير سوق ثانوية للأوراق المالية الإسلامية<sup>(٤٩)</sup>

وإن كان الوضع الحالي يشير إلى ضآلة ومحدودية هذا الأمر خاصة بعد عزوف بريطانيا عن إصدار صكوك سيادية، وتردد الدول الأخرى في ذلك لكن إذا تطور سوق الصكوك في السنوات القادمة بالشكل الذي نتحدث عنه بعض التقارير، فإن إمكانية تطوير ذلك واردة.

### ٥-٤ تعزيز مكانة وأهمية الأخلاق والقيم في المعاملات المالية والصفقات التجارية

لقد بات الحديث عن الأخلاق بالمفهوم الذي أوضحناه سابقاً والقيم يلقي اهتماماً كبيراً في الأدبيات المالية والتجارية، وازداد أمر الاهتمام بشكل أكبر في ضوء الأزمة المالية العالمية، بعد أن اتضح أن غياب هذه الجوانب في منظومة المال والأعمال تزيد من مخاطر عدم الاستقرار، ليس فقط على مستوى المتعاملين المباشرين للأدوات والمنتجات التي "تهندسها"، بل وعلى مستوى النظام المحلي والعالمي أيضاً. وارتباط التمويل الإسلامي بالدين وارتكاز مبادئه وأساسه على ذلك يزيد من هذا الأمر، بل يفتح آفاقاً من شأنها أن تعزز ذلك، خاصة أن معظم مبادئ التمويل الإسلامي كتحریم الربا والقمار، أمر مشترك بينه وبين الديانات السماوية الأخرى، بل ويتقاطع في ذلك مع الديانات الأخرى، كما أن أدواته ومنتجاته ليست مقتصرة على المسلمين، وقد أشارت التقارير الرسمية البريطانية لهذه الحقيقة للتأكيد على أن التمويل الإسلامي يوسع قاعدة خيارات المنتجات والخدمات المالية لزبائن النظام بشكل عام وليس للمسلمين فحسب<sup>(٥٠)</sup>.

Wilson, R. (2007) "Regulatory Challenges Facing the Islamic Finance Industry", p.4. (٤٩)

(٥٠) من ذلك على سبيل المثال التقرير الصادر في ديسمبر ٢٠٠٨م:

HM Treasury (2008) "Development of Islamic Finance in the UK: Government's Perspective", p. 7.

ففي ظل الأزمة كتب اقتصاديان بريطانيان<sup>(٥١)</sup> عن أهمية مبادئ التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة في المعاملات المالية، وأهمية الاستفادة من الالتزام بمتطلبات مبدأ بيع الإنسان ما لا يملك، ومن أمثلته الواضحة التي برزت في الأزمة الأخيرة ما بات ينعى بالمشتقات العارية (Naked Derivatives)<sup>(٥٢)</sup> إلى الحد الذي ذكر فيه بويتر (Buiter, 2009a) ضرورة فتح نقاش جاد للتوصل إلى حرمة هذا النوع من المنتجات. كما أشارت تلك المقالات إلى أهمية مبادئ التمويل الإسلامي في إعادة الفاعلية للسياسة النقدية، وإحداث نوع من الاستقرار في النظام المالي في ظل فشل سياسات التوسع النقدي التي انتهجت لاحتواء الأزمة والتغلب على آثارها. مثل هذه الكتابات من أكاديميين وتطبيقيين<sup>(٥٣)</sup> وغيرهم مع تواجد تمويل إسلامي في بعض البيئات من شأنه أن يعزز موقف المهتمين بالتمويل الخُلقي، والمنادين بضرورة إعادة القيم لمجال المال والأعمال، وتقديم التمويل الإسلامي المثال في التطبيقات سيكون له أبلغ الأثر.

## ٥-٧ الاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة والبنى التحتية والطاقة المتجددة

إن انتقال التمويل الإسلامي لبيئات جديدة من شأنه أن يفتح فرصة التفكير في المشاركة في تمويل مشروعات تلقى اهتمامًا كبيرًا في وسط هذه البيئات لما

(٥١) وهما رودني ولسن (Rodney Wilson)، وولم بويتر (Willem Buiter):

Wilson, R. (2009b) "Why Islamic Banking Is successful?".

Buiter, W. (2009a) "Should you be able to sell what you do not own?".

Buiter, W. (2009b) "Islamic finance principles to restore policy effectiveness".

(٥٢) إشارة إلى سندات مبادلة الإعسار الائتماني (Credit Default Swaps) التي تستخدم على نطاق واسع في المجازفات الجانبية التي لا صلة للأطراف المقامرة بها بالأصول التي تستند إليها هذه الأدوات.

(٥٣) من أمثلة التطبيقين:

Thomas, R. (2010) "Islamic finance may "return to roots"".

Birch, T. (2010) "Islamic Finance Offshore: Present and Past".

Gavin, J. (2010) "Islamic Insurers Eye global Market".

يتوقع منها من آثار اقتصادية على البلد، ولما قد تدره من عائد أفضل من ذلك الذي تقدمه المنتجات والأدوات المالية، ومن أمثلة ذلك المشاريع المتوسطة والصغيرة، ومشاريع البنى التحتية، والطاقة المتجددة. ومن الممكن في مثل هذه الحالات أن يكون هناك تعاون بين التمويل الإسلامي مع نظيره التقليدي إذا كانت الاستثمارات واعدة والأمر مجد للطرفين بطبيعة الحال، وهذا ما قد يعزز حقيقة أن التمويل الإسلامي ليس "انعزالياً"، ولا هو مختص بفئة لوجدها، بل إنه متاح للجميع بغض النظر عن العرق والدين.

#### ٦- التحديات والعقبات التي تواجه تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا

يلاحظ من خلال الدراسات التي تم استعراضها أن هذا الأمر تولى له عناية أكثر من غيره<sup>(٥٤)</sup>، وذلك راجع في تقديرنا إلى الاختلاف الجوهرى من حيث المبادئ بين الفلسفة التي يقوم عليها التمويل الإسلامي وتلك التي يقوم عليها نظيره التقليدي، ومن جهة أخرى فإن للموضوع حساسيته الثقافية والدينية، بحكم أن السماح للتمويل الإسلامي بمزاولة العمل في البيئات الغربية ولدت معه نقاشات حول انعكاسات ذلك على الواقع القانوني والثقافي لتلك الدول؛ نقاشات تركزت حول سؤالين مهمين وهما: هل يعني ذلك إدخال قوانين إسلامية ضمن القوانين العامة الحاكمة لهذه البيئات؟ أم أنه لا يعدو أن يكون مجرد أمر إجرائي يسعى لتوفير الأرضية المناسبة لإدراج هذا النوع من التمويل ضمن المنظومة التشريعية والإشرافية القائمة؟<sup>(٥٥)</sup>

(٥٤) مثال ذلك الوثيقة التي صدرت عن الحكومة البريطانية في نهاية عام ٢٠٠٨م عن "التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية" فقد شكت التحديات أهم فصل فيها، حيث احتل ١٣ صفحة من أصل ٢٧ صفحة التي حوت المباحث الرئيسة للوثيقة.

(٥٥) Wilson, R. (2007) "Islamic Finance in Europe", p.1. and Wilson, R. (2007) "Islamic banking – Opportunity or Threat?".

وفيما يلي استعراض لأهم التحديات والتي استخدمنا في بعضها المنهجية التالية في المعالجة: فيما يتمثل التحدي؟ ما الذي تحقق حتى الآن من قبل الأطراف ذات الصلة؟ ما القضايا التي يمكن مناقشتها في المستقبل القريب؟<sup>(٥٦)</sup>

## ٦-١ فقدان الهوية ومخاطر السمعة (Identity loss & Reputation risk)<sup>(٥٧)</sup>

إن أكبر عنصر يميز التمويل الإسلامي عن نظيره التقليدي هو الجانب الشرعي، الذي عبرنا عنه بالهوية ها هنا، ونقصد بذلك الالتزام بالجانب الشرعي - حقيقة لا صورة - في جميع الأعمال التي تزاول من قبل المؤسسات والأفراد الذين اتخذوا من هذا المسمى وصفاً لمؤسساتهم والأعمال التي تقوم بها. وقد عبر الخبراء والمتمرسون في الصناعة عن هذا الأمر باستخدام نفس المصطلح أو بتعبيرات قريبة منه، ففي الندوة التاسعة والعشرين لمجموعة البركة، على سبيل المثال قال الشيخ صالح كامل في كلمة الافتتاح متحدثاً عن حيثيات المراجعة لبعض الفتاوى القديمة الصادرة عن المجموعة: "العودة إلى الحق ضرورة، ويجب ألا نظل نقلد البنوك الغربية، وأن تكون لنا هوية خاصة تتبع من شريعتنا الإسلامية"<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٦) استقينا هذه المنهجية من الوثيقة الصادرة عن الحكومة البريطانية في نهاية عام ٢٠٠٨م وذلك بغرض الوقوف على التحديات من خلال الواقع الذي تواجهه الأطراف المعنية، خاصة الجهات الإشرافية لما لطبيعة عملها من متطلبات في التدقيق والمساءلة.

(٥٧) أشار أحد المحكمين إلى أن هذا التحدي ينطبق على الممارسة المصرفية الإسلامية بصفة عامة لا في الدول الأوروبية وحدها، ونحن نتفق معه في ذلك وقد أحببنا التأكيد على الأمر نظراً للحيثيات التي ذكرناها في ثنايا المقال. ومن جهة أخرى فإننا نتفق مع المحكم الآخر الذي أشار إلى أهمية التعمق والدراسة في هذا الأمر وخاصة ما يثيره من جدل حول دور هيئات الرقابة الشرعية وحسابيات العمل في بيئة مترقبة للصواب والخطأ على حد سواء.

(٥٨) **عبد الوهاب الطويل** (١٤٢٩هـ) "المشاركون في ندوة البركة يؤكدون ضرورة مراجعة القرارات والفتاوى السابقة لتصحيح المسيرة، العدد (٣٣٠) رمضان ١٤٢٩هـ، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة. ومن الفتاوى التي نالتها المراجعة في الندوة تلك المتعلقة بـضمان رأس المال المودع بسبب القوانين الآمرة [في البلاد غير الإسلامية]"، وذلك عندما كان بنك البركة يزاول عمله في بريطانيا. مجموعة البركة المصرفية، ٢٠٠٨م، بحوث ندوة البركة التاسعة والعشرون للاقتصاد الإسلامي"، ٥٧: ٦٨.

فهل وجود هذا النوع من التمويل في بيئة تقليدية عريقة كالسوق البريطانية من شأنه أن يعزز هذه الخاصية أم يذبيها؟ هذه مسألة لم نر أنها نالت حظها ولا أفرد لها جزء خاص بها في الدراسات والوثائق التي اطلعنا عليها، فكل ما ورد هو ذكر المسألة القانونية ثم اتباعها بالجانب الضريبي، فيناقش الأخير بشيء من التفصيل ويستعرض الأول بسرد عدد من الإشكالات التي لا يزال التعامل مع بعضها قائماً - كما سيمر معنا في الفقرة التالية-، لكن لم نر أن أساس الإشكالات وهو التعامل بالفائدة أخذاً وإعطاء، بصورة مباشرة أو بطريق التحايل والمعاملات الصورية قد نوقش بكل صراحة ووضوح، وذلك لأن جميع الدراسات في حديثها عن التمويل الإسلامي تذكر ضمن المبادئ تحريم التعامل بالفائدة، لكن كيف يترجم ذلك ضمن القوانين السائدة، هذا مما لم نعثر على مناقشة مستفيضة له، ناهيك عن الحصول على جواب واف في الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها.

هذا فيما يتعلق بالدراسات بشكل عام، أما فيما يخص التقارير والخطابات والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المسؤولة عن ملف التمويل الإسلامي في الحكومة البريطانية، فإنه ورد ذكر الجانب الشرعي وأهميته بالنسبة للجهات الإشرافية كي لا يتداخل عمل هيئات الرقابة الشرعية مع عمل المجالس الإدارية والتنفيذية من جهة، وكي لا يقع التضليل والخداع (misleading) للزبائن من جهة أخرى؛ لأن من الأمور التي يجب الالتزام بها بالنسبة للمؤسسات التي تمنح لها تراخيص مزاولة النشاط المالي في بريطانيا أن تقدم المعلومات الكافية وبكل شفافية للزبون كي يتخذ قرار شراء الخدمة من عدمه، وفق معطيات واضحة تمكنه من ذلك، لكن تلك التقارير ذكرت أنه ليس من اختصاصها التأكد من السلامة الشرعية<sup>(٥٩)</sup>، لأنها جهة إشراف علمانية، ومن ثم فلن تعمد إلى تشكيل هيئة رقابة

(٥٩) وهذا أمر صحيح كما يقول ولُسُن ونحن نتفق معه إلا أنه يجب على جهات الإشراف أن تعي ما هي متطلبات القانون الإسلامي في هذا المجال، وأن تتأكد من وجود إجراءات ملائمة تضمن تحقيق ذلك ويمكن الاستفادة في هذا من إجراءات وضوابط الحوكمة التي أضحت تطبق على نطاق واسع خاصة في مثل هذه الحالات:

Wilson, R.J.A. (2003) "Regulatory challenges posed by Islamic capital market products and services", p.1.

شرعية مركزية ضمن جهاز الإشراف على القطاع المالي، وألقت بهذه المهمة على عاتق المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتختار الكيفية التي تضمن لها تحقق هذا الأمر، وقد ارتأت هذه المؤسسات تعيين هيئات للرقابة الشرعية تابعة لها وردت أسماء أعضاء تلك الهيئات على المواقع الإلكترونية لها، وفي بعض الوثائق الخاصة بالسلامة الشرعية للمنتجات.

ومن ثم يمكن القول إن تحقيق الهوية أو الانضباط الشرعي ارتبط حتى الآن بهيئات الرقابة الشرعية التي تتبع لهذه المؤسسات، وقد كثر الأخذ والرد حول الدور الذي تقوم به هذه الهيئات في تحقيق السلامة الشرعية للتمويل الإسلامي، ومن ذلك ما أطلق عليه البعض احتكار القلة<sup>(٦٠)</sup> من خلال سيطرة عدد معين على معظم الهيئات<sup>(٦١)</sup> وهذا ما ينعكس بالضرورة على كفاءة العمل في التدقيق في تفصيلاته والتأكد من السلامة خلال جميع المراحل التي يمر بها المنتج<sup>(٦٢)</sup>، لكن هذا غير ممكن في ظل هذه الوضعية حيث إن الذي وجدنا توفره هو توقيع أعضاء تلك الهيئات على أن الوثائق والمستندات المقدمة في تصميم المنتج تحقق الضوابط الشرعية، أما بعد ذلك فلم نعثر على ما يؤكد على المتابعة من خلال التطبيق إما بالسلب أو بالإيجاب، وهذه عملية مهمة في تقديرنا لسد أي باب قد

(٦٠) المجلس العام للمؤسسات والمصارف الإسلامية (٢٠١٠م) ل. أبو زيد: احتكار الرقابة الشرعية المصرفية يسيء إلى الشريعة الإسلامية وحاكميتها"، www.cibafi.org ٢٤/٣/٢٠١٠م. وفي نظرنا أن الأمر يعود ربما لمتطلبات السوق التي فرضت وجود الوضع بهذا الشكل من حيث الكم والكيف.

(٦١) ذكر تقرير مؤسسة فاندز آت ورك الاستشارية (Funds@work)، حسب آخر إصدار له حول عمل هيئات الرقابة، أن الخمسة أعضاء الأوائل من حيث عدد الهيئات التي يعملون بها يشكلون (٣٠٪) من إجمالي ٩٥٦ عضوية للهيئات على مستوى العالم. وبغض النظر عن مدى دقة هذا التقرير والغرض الذي نشر لأجله فإن عملية تكرار أسماء عدد معين من أعضاء هيئات الرقابة أضحت من الأمور التي يمكن أن يكتشفها الإنسان من خلال الاطلاع على أسماء أعضاء هيئات الرقابة في المؤسسات التي تعلن عن ذلك في تقاريرها أو مواقعها، وقد وقفنا على ذلك في التجربة البريطانية:

Ünal, M. (2010) "Shariah Scholars – A Network Analytical Perspective".

Ainley, M., et al, (2007) "Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges", p. 17. (٦٢)

يستغل في سبيل إثارة الشكوك حول عمل هذه الهيئات. والأمر الآخر الذي بدأ الحديث عنه يتعلق بما يمكن وصفه بمسألة تضارب المصالح وتحقيق الاستقلالية لهذه الهيئات التي تتلقى مكافأتها من الجهات التي تقوم بمراجعة عملها<sup>(٦٣)</sup>. ولهذا فقد أشارت السلطات البريطانية إلى بعض هذه المسائل، حيث إن المطلوب منها كجهة إشراف أن تكون حقيقة المنتج متطابقة مع ما ادعاه عارضوه سواءً أكان ذلك تمويلاً تقليدياً أو إسلامياً. وفيما يتعلق بهذا الأخير، فقد أشارت تلك التقارير إلى أن شغل العضو الواحد لعدد من المناصب في مؤسسات مختلفة يؤثر على الكفاءة، إلا أن الأمر مقبول في الظرف الحالي نظراً لقلّة الكفاءات المتخصصة في هذا المجال<sup>(٦٤)</sup>، كما تذكر تلك التقارير.

إن من الانعكاسات التي قد تنتج عن هذا التحدي فيما يتعلق بالبيئات التقليدية عموماً والغريبة منها على وجه الخصوص هو أن تسود التطبيقات غير الصحيحة من خلال الاعتراف بها من قبل الجهات التشريعية، خاصة أنه مع التطور الحاصل في الهندسة المالية يمكن هيكلة أية معاملة للتحايل على الربا<sup>(٦٥)</sup> من خلال التركيز على الجوانب الشكلية التي قد تحقق المبنى ولا تفي بالمقصد والمعنى، وقد تجلت بعض معالم هذا الأمر من خلال ما حدث لشركة دار للاستثمار ومن خلال التعثر الذي عرفته بعض الصكوك، وأخيراً التصريح الذي ذكره أحد النافذين في هذه الصناعة<sup>(٦٦)</sup> من أن معظم المنتجات المتداولة تحت

(٦٣) HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective", p. 26.

Ibid, p. 25. (٦٤)

(٦٥) عبدالعزيز الفكي (٢٠٠٩م) "١٥ خبيراً في المصرفية الإسلامية يؤكدون رغم اعترافهم بالتحديات المستقبلية: الأزمة المالية لم تكن لتحدث في ظل نظام مالي إسلامي"، جريدة الاقتصادية العدد ٥٩٢٠، ٩ محرم ١٤٣١هـ (٢٦/١٢/٢٠٠٩م).

(٦٦) ذكر ذلك الشيخ صالح كامل بمناسبة انعقاد الاجتماع الأول للهيئة الشرعية لتصنيف ورقابة المصارف الإسلامية. وائل مهدي (٢٠١٠م) "صالح كامل: أغلب منتجات البنوك الإسلامية غير إسلامية"، الاثنين ٢٨ أبريل ٢٠١٠م: www.arabianbusiness.com.

مسمى الإسلامية ليست كذلك، مما تطلب العمل على إيجاد هيئة شرعية للمراقبة والتصنيف. ولهذا فإن مسؤولية القائمين على الصناعة من تطبيقين وهيئات للرقابة كبيرة في العمل على إزالة الكثير من الغموض الذي يكتنف هذا المجال بتوضيح حقيقة المنتجات، والعقبات التي تعترض سبيل التطبيق السليم والخطوات التي تتخذ، ومن ذلك العمل الجاد على إعطاء دور فعال لقرارات الجامع الفقهية، وللمعايير التي صدرت عن الهيئات المختصة كهيئة المحاسبة والمراجعة في البحرين، أو مجلس الخدمات في ماليزيا فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، والحوكمة وإدارة المخاطر، لأن منطلق وأساس العمل لهذه المؤسسات مرتبط بهذا؛ أي الهوية والسمعة والإخلال به سيعرض الصناعة لمخاطر السمعة التي لها آثارها وأبعادها على الحاضر والمستقبل. ومن جهة أخرى فإن الابتعاد عن المبادئ والأسس من خلال التقليد والمحاكاة قد يعرض الصناعة ومؤسساتها لنفس ما تعرض له التمويل التقليدي من أزمات وكوارث<sup>(٦٧)</sup>.

## ٦-٢ المسائل القانونية والضريبية (Regulatory and Taxation Issues)

تعتبر القضايا القانونية والضريبية من أهم التحديات التي تواجه إقامة مؤسسات تمويلية إسلامية في البيئات التقليدية، وذلك لعدم تعامل السلطات مع هذا النوع من التمويل الذي يقوم على مبادئ وأسس - تختلف كما ذكرنا سابقاً - اختلافاً جوهرياً مع عمل الجهاز المالي التقليدي، الذي اعتاد على تسيير هذا الجهاز وإدارته من خلال آلية الفائدة بمختلف أدواتها وأشكالها. إن هذه الإشكالية طرحت تساؤلين غاية في الأهمية وهما؛ الأول: هل القوانين العلمانية السائدة على استعداد لاحتضان تمويل قائم على أساس ديني؟ والثاني: هل تخضع المؤسسات التمويلية الإسلامية لنفس القواعد الاحترازية التي تخضع لها نظيرتها التقليدية؟ أم أنها تخضع لمعايير أشد أو أقل تشدداً؟<sup>(٦٨)</sup>

Thomas, R. (2010) "Islamic finance may "return to roots"". (٦٧)

Hesse, et al., (2008) "Trends and Challenges in Islamic Finance", p. 179. (٦٨)



ونظراً لما يطرحه التساؤلان السابقان من مسائل ذات أبعاد قانونية، وتشريعية، وثقافية بالنسبة لجهات الإشراف التقليدية لهذا يلاحظ أن اهتمام السلطات البريطانية بالتمويل الإسلامي قديم<sup>(٦٩)</sup>، إلا أن الشروع في التعامل مع بعض مسائله القانونية والضريبية لم يشرع فيه إلا مؤخراً من خلال مجلس الخبراء الذي تشكل لهذا الغرض ومن خلال الجهات الحكومية المسؤولة؛ وزارة المالية (Treasury)، ومصلحة الضرائب (Inland Revenue)، والجمارك (Customs & Duties)، وقد أبدت هذه الجهات استعدادها للسماح بتطور التمويل الإسلامي عبر السنوات الثمانية الماضية من خلال التغيير في بعض التشريعات المتعلقة بالضرائب. والهدف من هذه التغييرات هو مساعدة التمويل الإسلامي على التطور والنمو، وذلك بإزالة حالة عدم اليقين (Uncertainty) من نوايا هذه الجهات، بالموازنة وفق مبدأ الانسجام مع القواعد المعمولة (fairness)<sup>(٧٠)</sup> باتباع أسلوب عدم التفضيل (ضرائب منخفضة)، أو الإعاقعة (ضرائب باهظة)<sup>(٧١)</sup>، وبما أن الآلية السائدة في القطاع التقليدي لجذب واستخدام الأموال هي الفائدة فإن صيغ التمويل الإسلامي ومنتجاته عوملت كما لو كانت قائمة على أساس الفائدة (as if it were interest based instruments). وقد استرشدت الحكومة البريطانية في تعاملها الضريبي مع المنتجات التمويلية الإسلامية بالمبادئ التالية<sup>(٧٢)</sup>:

(٦٩) الاهتمام الأول يعود إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، أما الثاني فيعود إلى منتصف تسعينيات ذات القرن كما مر معنا في فقرة تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا.

(٧٠) وهو أحد المبادئ التي نصت الوثائق الرسمية البريطانية على أن سياسة الحكومة تقوم عليها في تعاملها مع ملف إدراج التمويل الإسلامي في السوق البريطانية. المبدأ الآخر هما؛ الالتزام (Commitment)، والتعاون (Collaboration):

HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective", p. 5.

"No obstacles, but no special favors". (٧١)

HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective", p. 15. (٧٢)

- بناء المعالجة على الغرض أو الجوهر الاقتصادي (Economic substance) للعملية بدل التركيز على النواحي الإجرائية أو الشكلية التي تولى لها الأهمية في التعامل القانوني.
- المعالجة يجب أن تتم على نفس الأساس الذي عوملت به الأدوات التقليدية المماثلة القائمة على الفائدة (interest).
- تطبيق القواعد الضريبية السائدة متى ما كان ذلك ممكناً.
- تعديل القواعد التي ينجم عن تطبيقها نتائج غير مرغوب فيها أو غير متوقعة.

### ما الذي تحقق حتى الآن؟

على الرغم من أن تقديم منتجات متوافقة مع الأحكام الشرعية بدأ منذ عام ١٩٩٧م في مرحلته الثانية من قبل البنك الأهلي الكويتي من خلال برنامج المنزل الذي اعتمد صيغتي المرابحة والإجارة، إلا أن التغييرات الضريبية لم يشرع فيها إلا ابتداء من عام ٢٠٠٣م، ومن خلال قانون المالية الصادر لذلك العام والذي ألغى الضريبة المزدوجة على الأفراد فيما يتعلق بصيغ الهامش الثابت (المرابحة والإجارة)<sup>(٧٣)</sup> عند شرائهم المنازل، ثم توالى التغييرات الأخرى بصفة تدريجية من ذلك الوقت وإلى الآن<sup>(٧٤)</sup>. ومن خلال استعراض تلك التغييرات يتضح أنها كانت ضريبية أكثر منها قانونية.

ومما يعضد ذلك أنه بحكم أن القانون الإنجليزي مستخدم على نطاق واسع كمرجع لفض المنازعات المالية والتجارية فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، فإنه

(٧٣) من المعلوم أن عملية تقديم التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة تتطلب شراء المنزل من طرف المؤسسة المانحة للتمويل كالمصرف ثم تبيعه للزبون مرة أخرى، وهي عملية من الناحية الإجرائية تنطوي على عملية بيع وشراء مزدوجة مما يستوجب معها فرض ضريبة الدمغة (SDLT) أو التسجيل (Registration tax) مرتين، لكن قانون المالية لعام ٢٠٠٣م ألغى هذا الأمر ونظر إلى الوظيفة الاقتصادية للعملية فوجدها متطابقة من حيث الهدف مع تقديم القرض على أساس الفائدة لشراء المنزل في التمويل التقليدي.

(٧٤) انظر الملحق (٤) الذي يحوى رصدًا لأهم تلك التغييرات.

لوحظ من خلال القضايا التي عرضت أن القضاء يرجع للقانون الإنجليزي وإن تضمن العقد الرجوع للشريعة، أو بما لا يتعارض معها. ومن أمثلة ذلك أنه إذا كان القانون يأخذ بمبدأ الفائدة أخذًا وعطاءً، وكذلك غرامات التأخير فلا يتوقع أن يلتزم القاضي بشرط تطبيق الشريعة الإسلامية المنصوص عليها في العقد<sup>(٧٥)</sup>.  
وفيما يتعلق بالمستقبل فإن الحكومة ذكرت أنها:

- ستواصل مراقبة التطور في قطاعات التكافل (التأمين الإسلامي)، والصكوك؛ وفيما يتعلق بالتكافل فإن الوثيقة الصادرة في نهاية عام ٢٠٠٨م ذكرت أن قوانين التأمين التبادلي (Mutual Insurance) المطبقة كافية لتقنين نشاطات التأمين الإسلامي.

- مواصلة العمل من خلال الجهات الاستشارية الرسمية مثل (Tax Technical Working Group) لإزالة بعض العراقيل المتعلقة بالمنتجات الأخرى، مثل ضريبة أرباح رأس مال الصكوك (Capital Gains on Sukuk). كما أن الحكومة ستعمل على مواصلة النظر في إمكانية إصدار صكوك سيادية من قبل مكتب إدارة الدين العام لتنويع مصادر الاقتراض والتقليل من تكاليفها، وستعيد النظر في تقديم خدمات التجزئة في السوق البريطانية متى ما قامت بإصدار الصكوك السيادية أو بعد ثمانية عشر شهرًا من صدور وثيقة ديسمبر ٢٠٠٨م<sup>(٧٦)</sup>.

(٧٥) عبدالستار الخويلدي (٢٠١٠م) "مقابلة"، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد ١٢، ربيع الآخر ١٤٣١هـ (إبريل ٢٠١٠م). وقد ذكرت الوثيقة الصادرة عن سلطة الإشراف المالي أن هذا هو المتوقع، حيث أنه لا ينتظر من محكمة بريطانية أن تحتكم إلى قواعد الشريعة وإن جاء ذكرها في العقد واستشهدت في هذا بما حصل لبنك الشامل في البحرين عام ٢٠٠٤م في نزاعه مع شركة بيكسيكو للأدوية:

Ainley, M., et al., (2007) "Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges", p. 17.  
HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective", p. 12.

## ٦-٣ غياب المعايير الموحدة (Lack of Standardization)

إن غياب معايير عامة مقبولة فيما يتعلق بالمنتجات والتطبيقات العملية لأية صناعة من شأنه أن يعوق تطورها، وذلك بتأثيره على قدرتها التنافسية وزيادة تكاليفها<sup>(٧٧)</sup>. وهذا ما ينطبق على صناعة حديثة كالتحويل الإسلامي حيث إن غياب المعايير الشرعية والمحاسبية العامة والمتفق عليها من جميع الجهات، أي العالمية، كما هو الشأن في التمويل التقليدي يؤثر من غير شك على انتشارها وسهولة تعامل السلطات الرقابية والإشرافية معها. ولاشك أن هناك العديد من المبادرات في هذا الشأن كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين، أو مجلس الخدمات الإسلامية (IFSB) في ماليزيا، وكذا مبادرة سوق المال الإسلامية العالمية (IIFM)<sup>(٧٨)</sup> بتعاون البنوك المركزية لكل من ماليزيا، والسودان، واندونيسيا، والبحرين، وبروناي<sup>(٧٩)</sup>، أو تجربة السودان حيث يشرف المصرف المركزي من خلال هيئاته المختلفة بما فيها الهيئة الشرعية الموحدة مما يحقق قدرًا من الانسجام. إلا أن الإشكالية في هذه المبادرات هي أنها غير ملزمة، ومن ثم فإنها قد تطبق على مستوى دولة أو جهة لكنها لا تطبق على مستوى أوسع، بل إنه حتى فيما يتعلق بالفتاوى الشرعية التي يلعب فيها مجمع الفقه الدولي بجدّة دورًا هامًا حيث أن معظم أعضاء هيئات الرقابة الشرعية هم أعضاء في المجمع كذلك، إلا أنهم في التطبيق العملي بالنسبة للفتاوى التي يصدرونها لا تطبق بالضرورة مع قرارات المجمع<sup>(٨٠)</sup>. وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لمراكز التمويل الإسلامي في البلاد العربية والإسلامية، فإن الوضع بالنسبة للبلاد غير الإسلامية قد يكون أعقد.

Ibid, p. 19. (٧٧)

International Islamic Financial Markets (IIFM). (٧٨)

HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the (٧٩)

Government's Perspective", p. 20.

(٨٠) من أمثلة ذلك قرار المجمع بشأن التورق المنظم ورد بعض أعضاء هيئات الرقابة على

ذلك القرار.

## ما الذي تحقق حتى الآن؟

بناء على ما سبق عرضه من وضع، فإن الحكومة البريطانية تركت أمر الأخذ بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هذه الجهة أو تلك منوطاً بشكل فردي بالمؤسسات التي تعمل في السوق البريطانية ولم تر أن تتدخل بشكل مركزي في ذلك لقناعتها - على سبيل المثال - بأن طريقة المعالجة من قبل بعض الجهات مثل ماليزيا حيث تدخلت الحكومة في إلزام جميع العاملين بمعايير موحدة لا ترى الحكومة البريطانية العمل بها في هذه المرحلة على أقل تقدير، وذلك للأسباب التالية<sup>(٨١)</sup>:

- ١) الهيئات القانونية في بريطانيا علمانية وليست دينية.
  - ٢) انتهاج هذا الأسلوب يمكن أن يؤدي إلى ظهور نماذج إقليمية (آسيوية، وأوروبية، وخليجية)، وخاصة في ظل الاختلافات الفقهية بين المدارس المعروفة.
  - ٣) إتباع نظام معايير صارم، والقطاع لا يزال في طور النمو يمكن أن يحد من عملية الإبداع والتطور في المنتجات وطرائق العمل.
- ولا يعني هذا أن تقدم تلك المؤسسات بياناتها المالية بالطريقة التي تشاء، بل لابد من توفر قدر معين من الوضوح والشفافية التي تسمح بالقراءة الصحيحة لوضع المؤسسة يسمح لها ذلك بكسب مزيد من الثقة في السوق التي تتعامل فيها، من أجل ذلك تبنت الحكومة في المرحلة الحالية أن تبقى على صلة بجميع الهيئات الموجودة بغرض المزيد من التشاور والاستفادة من الخبرة البريطانية الطويلة حتى يصل القطاع إلى معايير عالمية متفق عليها إلى حد كبير. وفي هذا الإطار فإن الحكومة ترى أنها حققت بعض التقدم بطريق غير مباشر أو رسمي من خلال الحد الأدنى من تكيف (minimal adaptation) الممارسات الإسلامية مع الممارسات التقليدية السائدة في السوق<sup>(٨٢)</sup>.

(٨١) HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective", pp. 19-20.

(٨٢) Ibid, p.21.

وفيما يتعلق بالمستقبل فإن المعطيات تشير إلى استمرار الحكومة والأطراف ذات الصلة بالأمر في العمل على تقوية المزيد من الصلات مع الجهات المعنية سواءً أكانت إسلامية أو غيرها مثل بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهي الجهات التي ينسق معها مجلس الخدمات الإسلامية في ماليزيا في سبيل تطوير معايير وضوابط تتعلق بكفاية رأس المال، والحوكمة. وفي سبيل الوصول إلى معايير عالمية فإنه من الأهمية بمكان أن تكون تلك المعايير متاحة لكل من يريد الاسترشاد بها، وترى الحكومة البريطانية أنه من أجل تحقيق ذلك، فإنه يستحسن تصميم بطاقة الشروط (Term sheet) التي تتضمن الخطوات الإرشادية لكيفية تطبيق المعايير في الحالات المختلفة.

#### ٦-٤ قلة الوعي والتعريف بالخدمات والمنتجات (Lack of Awareness)

أي منتج أو مقدم لخدمات في أي قطاع يجب عليه أن يعرف بمنتجاته وطبيعتها ولفت انتباه الزبائن للإقبال عليها، ففي بريطانيا على سبيل المثال بلغت تكاليف الدعاية والإعلان عام ٢٠٠٧م ١٩ مليار جنيه<sup>(٨٣)</sup>. وفيما يتعلق بالتمويل الإسلامي فإنه من الأهمية بمكان أن يتعرف الزبائن والمستثمرون على حقيقة المنتجات المقدمة والفوائد التي يمكن أن يجنوها من تعاملهم بها. علاوة على هذا هناك أمر إضافي فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي ويتمثل في مهمة بعث الثقة لدى الزبائن في أن المنتجات المعروضة شرعية، وأن المؤسسات التي تقدم هذا النوع من الخدمات تتلقى نفس الدعم من الجهات الرقابية وتستفيد من الترتيبات الموجودة كبرنامج ضمان الودائع<sup>(٨٤)</sup> لدى المصارف في حال تعرضها لأزمة سيولة أو غيرها.

*Ibid*, p. 21. (٨٣)

The Financial Services Compensation Scheme (FSCS). (٨٤)

ومن جهة أخرى تؤكد الوثائق الرسمية على أهمية الدعاية للندن كمركز للتمويل الإسلامي في إطار التعريف بالمنتجات والخدمات التي يقدمها التمويل الإسلامي في السوق البريطانية.

### ما الذي تحقق حتى الآن؟

- هناك مبادرات متقدمة جدًا قامت بها بعض الجهات الإسلامية في بريطانيا، مثل المجلس الإسلامي البريطاني (MCB)، ومجلس التمويل الإسلامي في اسكتلندا (IFCUK) الذي أنشئ عام ٢٠٠٥م بغرض التعريف والدعاية للتمويل الإسلامي. وقد نظم المجلس الأخير العديد من الأنشطة مثل تنظيم مؤتمرات أو ورش عمل موجهة لفئات مختلفة من أفراد الجالية المسلمة أو المجتمع كالأئمة، والمهنيين، والرسميين من أعضاء البرلمان وغيرهم، مما سمح له بإقامة صلات قوية مع الجهات الرسمية؛ حيث إن حكومة اسكتلندا على سبيل المثال عينت المجلس كهيئة استشارية لها، وفي إنجلترا تعاون المجلس مع مؤسسة التجارة وخدمات الاستثمار ببرامج منها على سبيل المثال البرنامج الشامل لتأهيل العالم (Scholar)<sup>(٨٥)</sup>؛ أي تأهيل من يتولون مهمة الرقابة الشرعية بفهم قطاع التمويل التقليدي في السوق البريطانية.

- بروز مزيد من التعاون والتنسيق بين هذه الجهات والأطراف الأخرى المعنية بالتمويل الإسلامي في المجتمع.

- تمثل دور الحكومة في حضور العديد من الفعاليات التي تقام في لندن وغيرها، كما أنها تقوم عبر جهاز الرقابة على القطاع المالي؛ أي من خلال سلطة الخدمات المالية (FSA) بتوعية المواطن ببعض المنتجات من خلال موقع على

(٨٥) من الجهات الداعمة لهذا البرنامج بنك البحرين المركزي، والبنك المركزي الماليزي من خلال مؤسسة إسرا البحثية (ISRA):

TheCityUK (2011) "Islamic Finance May 2011", p. 9.

الانترنت (Money Made Clear Website)<sup>(٨٦)</sup>.

وفيما يتعلق بالمستقبل يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- تحقيق مزيد من التعاون بين قطاع التمويل الإسلامي، والجالية المسلمة، والقطاع الثالث (Third Sector)، أي القطاع الخيري الذي يلعب دورًا هامًا في تقديم خدمات لا تستطيع مؤسسات السوق تقديمها.
- التواصل مع قادة الجالية والمؤثرين فيها.
- استخدام الإعلام الشعبي مهم لأنه ليست هناك تغطية كافية، وما يظهر في هذا النوع من الإعلام غير دقيق وسلبى، ومن الأمور التي قد يفكر في إقامتها مؤتمر خاص للإعلاميين، خاصة المشتغلين في الإعلام الشعبي الذي له تأثير بالغ على عوام الناس.
- أهمية الاستناد إلى المعلومات الدقيقة والحديثة التي تعرض في المناسبات العامة مثل المحاضرات، والندوات وورش العمل التي تنظم بخصوص التعريف بالتمويل الإسلامي ومنتجاته.
- نصائح موثوقة من قبل الجهات الرقابية لزيائن التمويل الإسلامي.
- التزام الحكومة ودعمها لتطور هذا القطاع من خلال الأنشطة المختلفة ومنها إصدار تقارير ووثائق دورية تشرح أهداف الحكومة والمستوى الذي وصل إليه تطور التمويل الإسلامي بشأن بعض القضايا.

---

(٨٦) وهي مؤسسة أنشأتها سلطة الإشراف المالي للتعريف بالخدمات المالية المقدمة في السوق البريطاني لكي يكون الزبائن على وعي وإدراك بحقيقة المنتجات التي يتعاملون معها، وقد أصبحت هذه المهمة إحدى الوظائف التي أوكلت لسلطة الإشراف المالي التي استحدثت عام ١٩٩٧م، كما مر معنا سابقًا: [www.moneymadeclear.org.uk](http://www.moneymadeclear.org.uk).



## ٥-٦ قلة الطاقات البشرية المؤهلة بالمهارات المناسبة والمنتجات المتنوعة

## (Lack of appropriate human skills and product diversification)

هذا التحدي له ارتباط كبير بالتحدي الأول الذي نوقش في هذه الفقرة حيث إن توفر الطاقات المؤهلة تأهيلاً مناسباً والقادرة على خدمة المؤسسات التمويلية الإسلامية من الأهمية بمكان، وذلك أن معظم الكوادر البشرية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات ذات تكوين تقليدي، أما تكوينها الشرعي فهو ضعيف جداً إن لم يكن معدوماً. وبعد مضي هذه المدة من الزمن من عمر التمويل الإسلامي<sup>(٨٧)</sup>، وبعد المبادرات المتعددة من خلال برامج التدريب والبرامج التعليمية على المستوى الجامعي أو على مستوى مؤسسات مهنية متخصصة فإن القضية لا تزال تؤرق أصحاب الصناعة والمهتمين بتطورها التطور الصحيح الذي يقدم الخدمات بكفاءة ويحافظ على الهوية الخاصة لهذا التمويل<sup>(٨٨)</sup>.

فيما يتعلق بالسوق البريطانية ذكرت الوثيقة الصادرة في ديسمبر ٢٠٠٨م أنه لا يبدو أن هناك نقصاً في الكوادر البشرية في الوقت الحالي تعاني منه المؤسسات التمويلية التي تقدم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، ويبدو أن الوثيقة نظرت من جانب الكم ولم تنظر من جانب النوع، فقد لا حظنا من خلال معاينة بعض الفروع التي تقدم هذا النوع من التمويل أنه عندما كنا نسأل

(٨٧) ٣٥ سنة على أكثر تقدير.

(٨٨) انظر على سبيل المثال ما ذكره عبدالباري مشعل بشأن الموضوع حيث أشار في عام ٢٠٠٩م، كما نقلت عنه جريدة الاقتصادية السعودية إلى أن "الكوادر البشرية غير مؤهلة تأهيلاً كافياً"، وفي عام ٢٠١٠م ومن خلال نفس الصحيفة نقل عنه أن "البنوك الإسلامية تستنقذ القيادات الربوية" التي تعوق تطبيق الاقتصاد الإسلامي". صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد ٥٥٩٢، ٥ صفر ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩/٢/١م)، والعدد ٦٠٤٧، ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١هـ (٢٠١٠/٥/٢م). كما ينظر ما نقل عن موسى مصطفى القضاة، العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في شركة البركة للتكافل، في مجلة المصرفية الإسلامية، العدد ١١، ١٥/٣/١٤٣١هـ (٢٠١٠/٣/١م).

عن الجوانب الشرعية فإن أقصى ما يزودنا به الموظف هو أن المسؤول الفلاني أو هيئة الرقابة تقوم بذلك، وإذا انتقلنا إلى السؤال عن جانب الكلفة والحسابات المادية فإننا نجد المعلومات والبرامج الوافية في ذلك، وهذا ليس بالأمر المستغرب إذا نظرنا إلى الظاهرة في إطارها الكلي كما نقل اللصيقون بالصناعة من خلال المسؤوليات التي يقومون بها. وإن كان هناك من نقص حسب الوثائق الرسمية البريطانية فإنه واقع على مستوى علماء الشريعة الذين يجمعون بين علمي التمويل والفقہ الإسلامي، حيث ذكرت الوثيقة أن عددهم ١٠٠ (١٢) منهم فقط هم "المستخدمون بشكل مكثف"؛ أي الذين تتكرر أسماءهم في معظم الهيئات<sup>(٨٩)</sup>. وفي تقديم القضية واختزالها بهذا الشكل نظر حيث أشرنا في التحدي الأول إلى عدد من المسائل تتعلق بهذه الجزئية مع محاولة البعض تقديم تفسيرات لها فكان أن أشير إلى مسألة الاحتكار، وقانون "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة"، وذلك لأن السوق يطلب نوعاً معيناً من المراقبين وهم المتساهلون أو "الليبراليون" كما يصفهم البعض<sup>(٩٠)</sup>.

### ما الذي تحقق حتى الآن؟

- هناك برنامج من الحكومة (Leitch Review of Skills) والذي يسعى إلى جعل بريطانيا رائداً عالمياً في ميدان المهارات بحلول عام ٢٠٢٠م، يمكن أن يستفيد منه التمويل الإسلامي كما تذكر الوثائق الرسمية.

(٨٩) HM Treasury (2008) "The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective", p. 26.

(٩٠) من اللافت للنظر في هذا الشأن أن غير المسلمين يشيرون لهذا الأمر ونحن هنا لا نتكلم على المتابعين لملف تطور التمويل الإسلامي منذ أمد مثل رودني ولسن ببريطانيا، وفولكر نينهوس بألمانيا، بل بعض الشباب، مثال ذلك المقال التالي من طالبة رومانية، حيث شبهت الطالبة وضع مصممي المنتجات الذين يبحثون عن "الموافقة الشرعية" بالتنقل من عالم لآخر لها بوضع المصرفيين الغربيين الذين ينتقلون من بيئة ضريبية إلى أخرى بحثاً عن الأقل "تشدداً" والأكثر "تساهلاً" أو "ليبرالية":

Sorina Aioanei (2007) "European Challenges for Islamic Banks", p. 13.

• للتدريب أهمية كبيرة في سد بعض الثغرات في هذا الباب وبعض المؤسسات البريطانية تقوم بدور كبير في هذا. كما أن الحكومة قامت بطرح برنامج بالتعاون مع معهد الأعمال في لبنان عام ٢٠٠٦م، من خلال مؤهل التمويل الإسلامي (Islamic Finance Qualification)، وبعض الجهات الإسلامية تقوم بدور هام كذلك. كما أن الجهات الأكاديمية تقوم بجهود ومن خلال التنسيق مع بلدان لها سبق في هذا المجال مثل ماليزيا التي أنشأت جامعة متخصصة للتمويل الإسلامي برعاية البنك المركز الماليزي<sup>(٩١)</sup>، يمكن أن يتحقق بعض التقدم في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالمستقبل تؤكد الوثائق الرسمية أن المسؤولية الكبرى بخصوص هذا التحدي تقع على قطاع الصناعة الإسلامي بشكل رئيس، ولكن الحكومة ستساعد من خلال ما لديها من برامج عامة فيما يتعلق بالتمويل، أو برامج خاصة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي.

#### ٦-٦ قلة أدوات وأسواق إدارة السيولة (Lack of modes and markets for liquidity management).

تمثل إدارة السيولة أحد أهم العناصر التي تولى لها عناية خاصة من قبل المؤسسات التمويلية بشكل عام، والمصرفية بشكل خاص، كما أن هذا الأمر يشكل مصدر قلق بالنسبة لهيئات الرقابة والإشراف لما له من آثار على استقرار النظام المصرفي والمالي. وهذا الأمر ينطبق على المؤسسات التمويلية الإسلامية، بل الموضوع يمثل مصدر إشكال كبير حيث إن هذه المؤسسات لا تستطيع - بحكم المبادئ التي تقوم عليها - توظيف أموالها في الأدوات التقليدية ذات السيولة العالية كأذونات الخزنة، أو السندات قصيرة الأجل، أو الاعتماد على آليات إعادة الشراء

(٩١) تجسد هذا من خلال التعاون الذي أقامته جامعة ريدينغ (Reading University) مع مركز انسييف (INCEIF) التابع للجامعة الشاملة للتمويل الإسلامي (The Global University of Islamic Finance) يطرح برنامج ماجستير في التمويل الإسلامي منذ عام ٢٠٠٩م.

(repo) التي تتيح للمصارف إمكانية الاقتراض لمدة يوم أو ليلة، علاوة على أن الجهاز المصرفي التقليدي يتمتع بسوق إقراض بين المصارف غاية في التطور والكبر من حيث الحجم والمرونة من حيث الآليات.

ولهذا فإن خيارات المصارف الإسلامية في هذا المجال محدودة حيث إنها تعتمد إلى الاحتفاظ بأرصدة كبيرة أو احتياطات معتبرة، وهنا تظهر إشكالية الفرصة الضائعة حيث أن إيداع هذه الأموال في المصارف التقليدية سيجعل منها أكبر مستفيد من العملية. أو أنها تحقق ذلك من خلال المراجعات وعمليات التورق<sup>(٩٢)</sup>، وهذه العمليات تثار حولها الكثير من الشكوك لأنها صورية. وللتقليل من حدة هذا الأمر، هناك بعض المبادرات على مستوى ماليزيا والبحرين<sup>(٩٣)</sup> إلا أنها محدودة ولا يمكن لمؤسسات تعمل في لندن أن تستفيد منها، كما أنه حصل تطور في جانب الصكوك التي بلغ عدد المتداول منها عشرون نوعاً من أنواع الصكوك في سوق المال بلندن<sup>(٩٤)</sup>، وبلغت قيمتها بضعة مليارات من الدولارات إلا أن التعامل بها لا يزال محدوداً. ومن ثم يمكن القول إن تبعات هذا التحدي وتكاليفه في اللحظة الراهنة تقع بشكل رئيس على كاهل المؤسسات التمويلية الإسلامية. ولهذا فإن الموضوع لا يزال يلقى اهتماماً خاصاً من قبل الصناعة والمؤسسات الداعمة لها، من أمثلة ذلك البرنامج الخاص الذي نظمه المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي في لقاءه السادس بالتعاون مع المجلس العام للمؤسسات والمصارف الإسلامية على هامش الاجتماع السنوي السادس والثلاثين لمجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمناقشة ماذا يمكن أن يقدم من حلول ومقترحات في هذا الصدد<sup>(٩٥)</sup>.

Ainley, M., et al., (2007) "Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges", p. 18. (٩٢)

Wilson, R. J.A. (2003) "Regulatory challenges posed by Islamic capital market products and services", p.5. (٩٣)

UK Trade & Investment Services (2010) "Supportive Legislation Boosts UK's World-Leading Islamic Finance Industry". (٩٤)

(٩٥) عقد هذا المنتدى يوم الاثنين ٢٥ رجب ١٤٣٢ هـ (٢٧ يونيو ٢٠١١م) في فندق هيلتون بجدة وشارك فيه مجموعة من الخبراء المحليين والعالميين.

## ٦-٧ الالتزام بالمعايير الدولية فيما يتعلق بمتطلبات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر Meeting the International Standards for capital adequacy requirements and risk management.

تمثل المعايير الدولية التي وضعتها لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر من الأمور التي تولى لها أهمية من قبل جهات الرقابة والإشراف على مستوى الدول فيما يتعلق بعمل المؤسسات التي تعمل في فضاءها القانوني، وانطلاقاً من المدخل الذي اتبعته سلطة الإشراف المالي البريطانية من عدم استحداثها قوانين خاصة تنظم عمل المؤسسات التمويلية الإسلامية، وإنما يتم التعامل من خلال المنظومة القانونية والإشرافية القائمة فإن نفس المعايير فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر ستطبق على المؤسسات التمويلية الإسلامية، ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه من خلال انتهاج هذا الأسلوب هو: هل يمثل تطبيق هذه المعايير بنفس الطريقة السائدة في التمويل التقليدي قيداً على عمل هذه المؤسسات؟ أم إنه يمثل ضماناً لدعم ثقة الجمهور ولدعم الاستقرار المالي في النظام؟ أسئلة يصعب الإجابة عليها هاهنا إلا أن ما يمكن تقريره هو أنه إجراء لا يمكن تفاديه في الوقت الحالي، خاصة في ظل أجواء الأزمة المالية العالمية، وما يمكن أن تعمل عليه المؤسسات التمويلية الإسلامية هو محاولة إقناع سلطة الإشراف المالي بالأخذ قدر الإمكان بالمعايير التي طورها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالتنسيق مع لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال والتي أخذ فيها بعين الاعتبار خصوصية التمويل الإسلامي في هذا المجال.

### ٧- الخلاصة والنتائج

سلطت الورقة الضوء في الفقرات السابقة على أهم التطورات التي شهدتها نمو التمويل الإسلامي في السوق البريطانية، وأتبعتها بنقاش وتحليل مستفيض للفرض والتحديات لوجود هذا النوع من التمويل في بيئة تقليدية عريقة وعلى درجة عالية من التطور والتعقيد في تركيبها المالية ومن خلال ما سبق يمكن تسجيل النتائج التالية:

(١) اهتمام بريطانيا بالتمويل الإسلامي قديم، وهو مرتبط بأهداف إستراتيجية حددتها الحكومة بتعزيز مكانة لندن كمركز مالي عالمي، وليس لهذه التطورات صلة بأشياء ظرفية كالأزمة المالية، أو قناعة مبنية على دراسات توصلت فيها الحكومة إلى أفضلية التمويل الإسلامي على نظيره التقليدي، ومن أدلة ذلك امتناع لندن عن إصدار صكوك إسلامية عام ٢٠٠٨م بعد أن بدأت في دراسة الموضوع في عام ٢٠٠٧م.

(٢) قطع التمويل الإسلامي في بريطانيا شوطاً كبيراً، من حيث الحجم والمؤشرات الكمية الأخرى التي أشرنا إليها، إذا ما قورن بما هو موجود ببلاد أخرى غير إسلامية، بل ربما حتى إسلامية، وذلك راجع لعدد من العوامل يقف على رأسها الدور الهام الذي قامت به الحكومة البريطانية، ثم الجهات الأخرى كمؤسسات الجالية المسلمة.

(٣) سار تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا وفق أهداف إستراتيجية محددة، ووفق خطط مدروسة استعانت فيها الحكومة بعدد من الخبراء في تخصصات مختلفة. ومن الأساليب التي اعتمدت في هذا المجال التدرج في التعامل مع الصيغ، وهذا منهج له وجاهته من حيث التعامل مع الأيسر والأقل تعقيداً وتركيباً، وأهميته في السماح للجهات الإشرافية والرقابية بفهم كل منتج وأداة فهمًا شاملاً ودقيقاً.

(٤) لم تحدث تغييرات تتعلق بقانون المصارف (Banking Act) الذي يحدد هوية المؤسسات المقدمة للخدمات المالية كقبول الودائع التي يجب أن تكون مضمونة بغض النظر عن استخداماتها المختلفة؛ تحت الطلب أم للاستثمار، الذي مسه التغيير هو قانون المالية (Finance Act) الذي أزال بعض العقوبات الضريبية التي كانت تجعل من منتجات التمويل الإسلامي أكثر كلفة من نظيرتها التقليدية.

(٥) مفتاحان رئيسيان لتعامل سلطة الإشراف البريطانية مع ملف إدراج التمويل الإسلامي في النظام القائم وهما: الأول ويتمثل في ما اصطلح عليه

(Level playing field) وهو مفهوم يقصد به توفير الأرضية المناسبة للاعبين في حقل معين لضمان تكافؤ الفرص في مجال التنافس، وفيما يتعلق بموضوعنا فإنه يراد به الخضوع لنفس القوانين من حيث وجوب الحصول على الترخيص لمزاولة العمل مع الخضوع لنفس المستوى من الضرائب، والثاني ويتمثل في (as if it were interest)؛ أي معاملة أدوات التمويل الإسلامي كما لو كانت أدوات تقليدية مبنية على الفائدة، أي إن العائد الذي تدره أدوات التمويل الإسلامي يعامل معاملة الفائدة من الناحية الضريبية.

٦) التحدي الأكبر الذي يواجه انتشار التمويل الإسلامي في البيئات التقليدية بشكل عام، والمتطورة منها بشكل أخص كالبيئة البريطانية، يتمثل في الحفاظ على الهوية الخاصة والمميزة لهذا التمويل، بحيث يتطور التمويل الإسلامي بالطريقة الصحيحة السليمة المرتبطة بأصول الاقتصاد الإسلامي، بدل التطور المبني على المعاملات الصورية والحيل التي تجعل منه مرتبطاً بالتمويل القائم ومقلداً له في هندسة بعض منتجاته وأدواته.

٧) على الرغم من أن السلطات البريطانية أوضحت أنها لا تتدخل في المسائل الشرعية إلا أنها أكدت على مسألة الشفافية والوضوح في جميع المعاملات والمعلومات المقدمة من قبل المؤسسات المالية لكي يكون الزبون على بينة من أمره ولدعم الثقة في الجهاز المالي.

٨) التعامل مع التمويل الإسلامي من قبل الجهات المسؤولة كتمويل "بديل" وليس إسلامياً، بديل هنا بمعنى إضافة خيارات وفرص أخرى للمواطن البريطاني، وليس بديلاً بمعنى أنه سيحل محل التمويل التقليدي.

٩) من خلال الوثائق الرسمية يلاحظ أن الحكومة البريطانية تبعث برسائل تطمين للمواطن البريطاني العادي بأن الحكومة لن تعتمد إلى استحداث تشريعات

خاصة فيما يتعلق بالمسلمين سواءً أكان ذلك متصلاً بالمعاملات المالية موضوع دراستنا بشكل خاص، أو الأحوال الشخصية بشكل أعم. وهي لا تلام في ذلك لما لهذا الملف من حساسية ثقافية وسياسية تظهر بعض معالمها من خلال بروز تيارات اليمين التي تتاهض وجود الأجنبي بشكل عام والمسلمين بشكل خاص. كما أن استحداث قوانين من خلال الجهاز التشريعي، أي البرلمان والجهات المعنية الأخرى كمجلس اللوردات، طريق شاق وطويل وقد يكون محفوفاً بمخاطر عدم المرور والتجربة الفرنسية مثال على ذلك.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- إدارة الخزانة بالبنك الإسلامي للتنمية (٢٠١٠م) "إخفاق/إعسار بعض إصدارات الصكوك: الأسباب والآثار"، أوراق ندوة "الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم" المنعقدة في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، في الفترة ١٠-١٢ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ (٢٤-٢٦ مايو ٢٠١٠م) من قبل مجمع الفقه الدولي بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: ٢٩١-٣١٥.
- بلعباس، عبدالرزاق (٢٠١٠م) "التمويل الإسلامي بين الأخلاق والأخلاقيات"، في كتاب "حوار الأربعاء العلمي ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢٠٠٩/٢٠١٠م)"، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة: ٤٢٩-٤٧٠.
- بلوافي، أحمد (٢٠٠٨م) "كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: ١٩٧٦ - ٢٠٠٨ - بريطانيا نموذجاً -"، أوراق المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، المنعقد بتاريخ ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ أبريل (نيسان) ٢٠٠٨م، الجزء الثاني، جامعة الملك عبدالعزيز: ٥٧٩-٦٠٧.
- بلوافي، أحمد (٢٠٠٩م) "تطور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: وجهة نظر الحكومة البريطانية"، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، حوار الأربعاء العلمي، ١٧ محرم ١٤٣٠هـ (١٤ يناير ٢٠٠٩م).



- بلوفاي، أحمد (٢٠١٠م) "لماذا تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا أكثر من غيرها؟"، موقع المجلس العام للمصارف والمؤسسات الإسلامية، ٢١/٠٤/٢٠١٠م.
- حبتور، عبدالهادي (٢٠١٠م) "عبدالباري مشعل الخبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي لـ"الاقتصادية": البنوك الإسلامية متهمة باستقطاب القيادات «الربوية» وإعاقة تطبيق مفاهيم الاقتصاد الإسلامي"، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ١٨ جمادى الأولى ١٤٣١ هـ (٢ مايو ٢٠١٠م)، العدد ٦٠٤٧ .
- عبدالستار الخويلدي (٢٠١٠م) "مقابلة"، مجلة المصرفية الإسلامية، العدد ١٢، ربيع الآخر ١٤٣١ هـ (إبريل ٢٠١٠م).
- عبدالههاب الطويل (١٤٢٩هـ) "المشاركون في ندوة البركة يؤكدون ضرورة مراجعة القرارات والفتاوى السابقة لتصحيح المسيرة، العدد (٣٣٠) رمضان ١٤٢٩هـ، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة.
- الفكي، عبدالعزيز (٢٠٠٩م) "١٥ خبيراً في المصرفية الإسلامية يؤكدون رغم اعترافهم بالتحديات المستقبلية: الأزمة المالية لم تكن لتحدث في ظل نظام مالي إسلامي"، جريدة الاقتصادية، العدد ٥٩٢٠، ٩ محرم ١٤٣١ هـ (٢٦/١٢/٢٠٠٩م).
- كنة، معاوية (٢٠٠٩م) "د. عبدالباري مشعل الخبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي: الكوادر البشرية في البنوك الإسلامية غير مؤهلة تأهيلاً كافياً، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٥ صفر ١٤٣٠ هـ (١ فبراير ٢٠٠٩م)، العدد ٥٥٩٢ .
- المجلس العام للمؤسسات والمصارف الإسلامية (٢٠١٠م) "د. أبو زيد: احتكار الرقابة الشرعية المصرفية يسيء إلى الشريعة الإسلامية وحاكميتها"، [www.cibafi.org](http://www.cibafi.org)، 24/03/2010م.
- مجموعة البركة المصرفية (٢٠٠٨م) "بحوث ندوة البركة التاسعة والعشرون للاقتصاد الإسلامي"، جدة هيلتون ٦-٧ رمضان ١٤٢٩ هـ (٦-٧/٩/٢٠٠٨م).
- مهدي، وائل (٢٠١٠م) "صالح كامل: أغلب منتجات البنوك الإسلامية غير إسلامية"، الاثنين ٢٨ أبريل ٢٠١٠م، [www.arabianbusiness.com](http://www.arabianbusiness.com).

## ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Ainley M.L.; Mashayekhi A.; Hicks R.; Rahman A. and Ravalia A.** (2007) *Islamic Finance in the UK: Regulation and Challenges*, Financial Services Authority.
- Aioanei, S.** (2007) "European Challenges for Islamic Banks", *The Romanian Economic Journal*, Year X, No. 25, bis, 7-20.
- Arab Banker** (2007) "Islamic Finance Opportunities and prospects in Europe", *Arab Banker Autumn 2007*, : 51-52.
- Asia Times** (2008) "*Halal insurance company launches in the UK*", [www.theasiannews.co.uk](http://www.theasiannews.co.uk), July 30, 2008, accessed May 3, 2010.
- Belouafi A. and Belabes, A.** (2011) "*Islamic Finance and the Regulatory Challenge: The European Case*", forthcoming, in "Islamic Economics and Finance: A European Perspective", Jonathan Langton and Cristina Trullols (Ed), IE Business Publishing, Palgrave Macmillan, UK.
- Belouafi, A.** (2011) "*Islamic Finance outside the Muslim World: The United Kingdom Experiment*", forthcoming, "Les Cahiers De la Finance Islamique", Strasbourg Business School, No. 3, Strasbourg University, France.
- Birch, T.** (2010) "Islamic Finance Offshore: Present and Past", *Islamic Finance News*, March 3, 2010.
- BMB Islamic** (2011) "*Global Islamic Financial Report (GIFR 2011)*", BMB Islamic publication, London, UK.
- Buiter, W.** (2009a) "Should you be able to sell what you do not own?", [blogs.ft.com/maverecon](http://blogs.ft.com/maverecon), March 16, 2009.
- Buiter, W.** (2009b) "Islamic finance principles to restore policy effectiveness", [blogs.ft.com/maverecon](http://blogs.ft.com/maverecon), July 22, 2009.
- Dar, H.A.** (2002) "Islamic Housing Financing in the United Kingdom: Problems, Challenges and Prospects", *Review of Islamic Economics*, No. 12, :47-71.
- Gavin, J.** (2010) "Islamic Insurers Eye Global Market", *The Banker*, 31 March, 2010.
- Hesse, H., Jobst, A. A. and Solé, J.** (2008) "Trends and Challenges in Islamic Finance", *World Economics*, 9(2): 175-193, April-June 2008.
- HM Treasury** (2008) "*The Development of Islamic Finance in the UK: the Government's Perspective*", HM Treasury, December 2008.
- IFSL Research** (2008) "Islamic Finance 2008", in Partnership with UK Trade & Industry and the City of London, January 2008.
- IFSL Research** (2009) "Islamic Finance 2009", in Partnership with UK Trade & Industry and the City of London, January 2009.
- IFSL Research** (2010) "Islamic Finance 2010", in Partnership with UK Trade & Industry and the City of London, January 2010
- Januja, N.** (2010) "*Is the Islamic Mortgage market dying a slow death?*", [www.islamicmortgages.co.uk](http://www.islamicmortgages.co.uk), accessed May 9, 2010.
- Langah, W.A.** (2008) "Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges", *Msc Dissertation, Kingston Business school*, Kingston University, October 2008.

- Leach, K.** (2009) "Islamic Banking Developments in the Domestic UK Market", presentation made at: "*Islamic Business: The Way Forward*", a conference organized by *Elshaarani Centre for Islamic Business and Finance (EIBF)*, Aston University, Birmingham, UK, June 2nd, 2009.
- Masood, Omar, Chichti Jamel E., Mansour Walid, Amin and Qazi Awais** (2009) "Role of Islamic mortgage in UK", *International Journal of Monetary Economics and Finance*, **2**(3-4): 366-383.
- Mathews, R., Tlemsani, I. and Siddiqui, A.** (2003) "Recent Developments in the Market for Islamic Mortgages: Theory and Practice", *Review of Islamic Economics*, No. **14**, : 49-68.
- Open Society Institute** (2009) "*Muslims in Europe: A Report on 11 EU Cities*", December 2009, Open Society Institute.
- Parker, M.** (2009) "UK Islamic Finance gets foothold in France", *Arab News*, 19 October 2009.
- Ramkumer, K.S.** (2010) "London remains centre for education, Finance: Lord Mayor", *Arab News*, 21/02/2010.
- Raza, M.F.** (2008) "The European Opportunity", *Islamic Finance in Practice*, Issue **Two Autumn** 2008, : 44-45.
- Shaikh, O.** (2010) "Development of Islamic Finance in the UK & Europe", presentation made at the *Inaugural event of El Shaarani Centre for Islamic Finance and Business, Aston Business School*, January 11, 2010.
- The Australian Trade Commission** (Austrade) (2010) "*Islamic Finance*", The Australian Trade Commission, **January 2010**, Australia.
- TheCityUK** (2011) "*Islamic Finance May 2011*", TheCityUK's Islamic Finance Report, London, UK.
- The Financial Services Authority** (2007) "Speech by Clive Briault, Managing director, Retail Markets, FSA", *Industry Forum, 17 October 2007, London*, www.fsa.gov.uk, accessed 3 May 2010.
- The Muslim Council of Britain** (2009) "*London and Islamic Finance: Briefing Paper for Mayor of London*", February 2009.
- Thomas, R.** (2010) "Islamic finance may "return to roots"", *Reuters*, February 9, 2010.

- UK Trade and Investment Services** (2007) "*The City- UK Excellence in Islamic Finance*", November 2007, UK Trade & Investment Services.
- UK Trade and Investment Services** (2010) "*Supportive Legislation Boosts UK's World-Leading Islamic Finance Industry*", [www.ukinvest.gov.uk](http://www.ukinvest.gov.uk), accessed 03/05/2010.
- Ünal, M.** (2010) "Shariah Scholars– A Network Analytical Perspective", Funds@Work, April 2010.
- Wilson R.J.A.** (1999) "Challenges and Opportunities for Islamic Banking and Finance in the West: The United Kingdom experience", *Thunderbird International Business Review*, **41**, Issue 4-5, : 421-444.
- Wilson, R.J.A.** (2003) "*Regulatory challenges posed by Islamic capital market products and services*", International Organization of Securities Commissions Organizations (IOSCO), Melbourne, February.
- Wilson, R.J.A.,** (2007) "Islamic Finance in Europe", European University Institute For Muslim Minority in Europe (MUSMINE), Florance, Robert Schumann Centre for Advanced Studies, *RSCAS Policy Papers 2007/02*.
- Wilson, R.J.A,** (2007) "Islamic banking – opportunity or threat?", Common Ground News Service (CGNews), 23 January 2007, [www.commongroundnews.org](http://www.commongroundnews.org), accessed May 11, 2010.
- Wilson, R.J.A.** (2007) "Regulatory Challenges Facing the Islamic Finance Industry", *Journal of financial transformation*, The Capco Institute, : 140-143.
- Wilson, R.J.A.** (2009a) "Islamic Finance in Europe", *Banca d'Italia, Seminar on Islamic Finance*, November 2009, Rome.
- Wilson, R.J.A.** (2009b) "Why Islamic Banking Is successful?", [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net), February 15, 2009.

## ملحق رقم (١)

لمحة عن المؤسسات التمويلية الإسلامية التي منحت ترخيصاً للعمل في بريطانيا.

اسم المصرف	تاريخ النشأة	عدد الفروع	عدد الزبائن	المساهمون	طبيعة العمل
البنك الإسلامي البريطاني (Islamic ) Bank of (Britain	٢٠٠٤م	٨	٥٠ ألف	من أهم المساهمين رجال أعمال قطريون	وهو مصرف التجزئة الوحيد الذي منح ترخيصاً من قبل سلطة الإشراف المالي (FSA) لتقديم الخدمات المالية المصرفية المعتادة للأفراد والشركات في السوق البريطانية.
بنك الاستثمار الإسلامي الأوروبي (The ) European Islamic Investment (Bank	٢٠٠٦م	--	--		مصرف استثماري كذلك
بنك لندن والشرق الأوسط (Bank of ) London and (Middle East	٢٠٠٧م	--	--	مصرف بوبيان الكويتي، وبحكم انتقال ملكية هذا المصرف للبنك الوطني الكويتي، فقد	وهو مصرف استثماري يركز على الجوانب الاستثمارية وإدارة الثروات والأصول للمستثمرين للمؤسسات والأثرياء الكبار

	أصبح مصرف لندن تابعاً له.				
مصرف استثمار متخصص في إدارة الأصول، وإدارة الثروات الخاصة لرجال الأعمال		--	--	٢٠٠٨م	بنك غيت هاوس ( Gatehouse ) (Bank
مصرف استثماري كذلك	فرع تابع لمصرف قطر الإسلامي	--	--	٢٠٠٨	بيت التمويل الأوروبي ( European ) Finance (House
توفير خدمة التأمين على السيارات <sup>٩٦</sup>	فرع من شركة برنسييل للتأمين ( Principle ) (Insurance	--	--	٢٠٠٨م	شركة السلام للتأمين الحلال ( Salaam ) Halal (insurance

المصدر: IFSL, Islamic Finance 2010, p. 3; Wilson 2009a, IBB, Website.

Asia Times (2008) "Halal insurance company launches in the UK", (٩٦)  
[www.theasianews.co.uk](http://www.theasianews.co.uk) July 30 (2008) accessed May 3, 2010.

## ملحق رقم (٢)

تعريف ببعض المنتجات المالية الإسلامية المقدمة في السوق البريطانية.

اسم المنتج	الاستخدام	المؤسسة المقدمة للمنتج
حساب وديعة محدد الأجل ( Fixed Term ) (Deposit Account)	لجذب مدخرات الأفراد لغرض الاستثمار بأجل محدد.	المصرف الإسلامي البريطاني
تمويل العقار التجاري ( Commercial ) (Property Finance)	وهو منتج مبني على عقد المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك (Diminishing Musharaka)، لشراء وإعادة تمويل العقار التجاري.	المصرف الإسلامي البريطاني
حساب جاري (Current Account)	كالحساب الجاري في المصارف التقليدية	المصرف الإسلامي البريطاني
الحساب الإسلامي (Islamic Account)	لجذب مدخرات الأفراد واستخدامها وفق القواعد الشرعية كما وافقت عليها الهيئة الشرعية للمصرف	مصرف لويدس تي اس بي (Lloyds TSB)
الحساب الإسلامي للطلاب Islamic Student Account	مثل الحساب المذكور أعلاه إلا أنه يوفر خاصية قرض بدون فائدة بقيمة قد تصل إلى ١,٥٠٠ جنيه كما جاء في صفحة المصرف على الانترنت.	مصرف لويدس تي اس بي
قرطبة ماستر كارد (Master Card)	بطاقة ائتمان مسبقة الدفع	مجموعة من المستثمرين في بريطانيا وبأموال محلية
برنامج المرابحة (Murabaha Plan)	لشراء المنازل	فرع المنزل - التابع للبنك المتحد الكويتي (UAB)
برنامج الإجارة (Ijara Plan)	لشراء المنازل	فرع المنزل - التابع للبنك المتحد الكويتي (UAB)
برنامج البراق لحساب	لجذب مدخرات الأفراد بما لا يقل عن	مؤسسة البراق التابعة

المؤسسة العربية المصرفية (ABC Bank plc)	خمسائة جنيه لمدة خمس سنوات	الادخار المتوافق مع الشريعة (The alburaq Shariah Compliant Savings Plan)
مؤسسة البراق التابعة للمؤسسة العربية المصرفية + (ABC Bank plc) المصرف الإسلامي البريطاني بالاتفاق مع شركة البراق	وهو منتج مبني على عقد المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك (Diminishing <i>Musharaka</i> )	منتج البراق المتوافق مع أحكام الشريعة لشراء المنازل (alburaq Shariah compliant home finance)

المصدر: المواقع الإلكترونية للمؤسسات المشار إليها في الجدول، تاريخ الزيارة،

٢٠١٠/٠٥/٨ م.



## ملحق رقم (٣)

## مؤسسات تعليمية بريطانية عليا تقدم برامج في التمويل الإسلامي

اسم المؤسسة التعليمية	اسم البرنامج الذي تقدمه	ملحوظات (بالتعاون مع أو توقف)
جامعة لفره (Loughborough University)	ماجستير في التمويل الإسلامي، وبرامج للدكتوراه.	بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية في التسعينيات لكنه توقف.
جامعة دارم (Durham University)	ماجستير في التمويل الإسلامي + برامج للدكتوراه + برنامج تدريبي مكثف في فترة الصيف.	من خلال برنامج خاص صمم لهذا الغرض وهو برنامج جامعة دارم للتمويل الإسلامي (Durham Islamic Finance Program (DIFP))
جامعة بانجور (Bangor University)	برنامج للماجستير ودبلوم في التمويل الإسلامي + التخطيط لإنشاء ماجستير إدارة الأعمال في التمويل والمصرفية الإسلامية.	
جامعة حي المال (City University)	ماجستير إدارة الأعمال في التمويل والمصرفية الإسلامية	يقدم البرنامج في الفرع التابع للجامعة بدبي.
جامعة ريدينغ (Reading University)	ماجستير في الاستثمار المصرفي والتمويل الإسلامي.	بالتعاون مع مركز انيسيف (INCEIF) التابع للجامعة العالمية للتمول الإسلامي باليزيا (The Global University of Islamic Finance).
معهد ماركفيلد للتعليم العالي (Markfield Institute for Higher Education)	شهادة في المصارف الإسلامية + ماجستير في المصارف الإسلامية والتمويل والإدارة.	معهد تابع للمؤسسة الإسلامية (The Islamic Foundation)

		(Education
	ماجستير إدارة الأعمال في التمويل والمصرفية الإسلامية.	جامعة أبردين في اسكتلندا (Aberdeen ) (University
	ماجستير في التمويل والقانون والتمويل الإسلامي.	جامعة نيوكاسل (Newcastle ) (University
إنشاء مركز خاص تابع لكلية إدارة الأعمال، وهو مركز الشعراني للتمويل الإسلامي والأعمال (EIBF) في يناير عام ٢٠١٠م، بتبرع بقيمة ١.٥ مليون جنيه من قبل الشعراني، رجل الأعمال في دبي. ويسعى المركز إلى أن تكون مدينة برمنجهام ببريطانيا مركزاً للتمويل الإسلامي لموقعها الجغرافي، ولكثافة التواجد الإسلامي بها.	ماجستير في التمويل الإسلامي (Msc) أكتوبر ٢٠١٠م، ثم ماجستير في إدارة الأعمال (MBA)، أكتوبر ٢٠١١، وكذا برامج للدكتوراه، ثم مؤتمرات، ورش عمل.	جامعة آستون (Aston ) (University بيرمنجهام

وفيما يتعلق بالكراسي العلمية فإن جامعة دارم أنشأت واحدًا عام ٢٠٠٨م، أما كلية الأعمال بجامعة آستون ببرمنجهام (Aston University)، فإنها تعترم إنشاء واحد كذلك.

ملحق رقم (٤)

رصد لأهم التغييرات الضريبية منذ عام ٢٠٠٣م إلى عام ٢٠١٠م.

قانون المالية لعام	التغيير الذي أدخل
٢٠٠٣م	إلغاء ضريبة الدمغة ((Stamp Duty Land Tax (SDLT) أو التسجيل (registration tax) المزدوجة التي كانت تفرض عند الشراء من قبل البنك، ثم البيع للمنازل من قبل البنك للأفراد وفق صيغ المربحة والإجارة (صيغ الهامش الثابت).
٢٠٠٥م	توسيع نطاق الصيغ ليشمل تلك القائمة على المشاركة مثل المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك (Diminishing Musharakah) + معاملة حسابات المضاربة كما لو كانت ودائع استثمارية (Deposit or Investment Accounts).
٢٠٠٦م	توسيع نطاق الفئات المستفيدة وتمثل في الشركات التي ترغب في شراء المنازل بهذه الصيغ.
٢٠٠٧م	صكوك (التمويل البديل)، تعامل كما لو كانت أداة تمويل تقليدية، ومع ذلك ظلت بعض المسائل عالقة + الخزينة طلبت من مؤسسة الاستثمار والادخار الحكومية النظر في تقديم خدمات التجزئة المصرفية (كحسابات الادخار) المتوافقة مع الشريعة في السوق البريطانية، إلا أن المؤسسة انتهت إلى أن العملية غير مجدية اقتصادياً.
٢٠٠٨م	معالجة بعض المسائل المتعلقة بعملية إصدار الصكوك، والتوصل إلى قرار بعدم إصدارها في الوقت الراهن.
٢٠٠٩م	قيام الخزينة بعرض الإجراءات على البرلمان التي تمهد السبيل لإصدار صكوك الشركات (Corporate Sukuk) في الأراضي البريطانية، وفي تقرير ما قبل الميزانية العامة لعام ٢٠٠٩م ضمن وزير الخزانة إجراءات تسمح بمعاملة إعادة تمويل (Refinancing) العقار بالطريقة الإسلامية ضريبياً مثل التمويل التقليدي.

<p>الأمر ٢٠١٠م الذي أدرج ضمن قانون الخدمات المالية والأسواق لعام ٢٠٠٠م، ويسمح هذا الإجراء بعدم خضوع الصكوك للقوانين المنظمة لأدوات الاستثمار الجماعية (Collective Investment Scheme)، ومعاملتها كما لو كانت أدوات دين تقليدية تحت مظلة سندات الاستثمار المالية البديلة (Alternative finance investment bonds (AFIBs)).</p>	٢٠١٠
--	------

المصدر: [www.ukinvest.gov.uk](http://www.ukinvest.gov.uk) & [www.hm-treasury.gov.uk](http://www.hm-treasury.gov.uk)

يلاحظ من التغييرات السابقة أنها مست قانون المالية (Finance Act)، ولم تطل قانون المصارف (Banking Act)، حيث إن عملية ضمان القيمة الاسمية للودائع (Deposits) بغض النظر عن استخداماتها سيسري مفعولها على المؤسسات التمويلية التي تقدم هذا النوع من الخدمات. كما أن قانون المالية ابتداء من عام ٢٠٠٥م<sup>(٩٧)</sup> استبدل المصطلحات الخاصة بالتمويل الإسلامي كالمرابحة والمضاربة والصكوك بمصطلح التمويل البديل (Alternative financing)، وذلك لتلافي أية حساسية قد تنجم عن الموضوع؛ وللتحوط ربما من مطالبة اتباع الديانات الأخرى لمعاملة شبيهة.

**The Muslim Council of Britain** (2009) "*London and Islamic Finance: Briefing (٩٧) Paper for Mayor of London*", p. 7.

## Islamic Finance in Britain: Opportunities and Challenges

**Ahmed Belouafi<sup>(1)</sup> & Abdelkader Chachi<sup>(2)</sup>**

*<sup>1</sup>Researcher, Islamic Economics Institute  
King Abdul Aziz University, <sup>2</sup>Economist Researcher  
Islamic Research and Training Institute  
IsDB group, Jeddah, Saudi Arabia*

ambelouafi@kau.edu.sa achachi@isdb.org

*Abstract.* This article examines the opportunities and challenges of Islamic finance in the UK through official documents, reports from consultancy firms such as the International Financial Services London (IFSL), and academic studies which have focused on this matter. The article listed the most important obstacles that may impede the growth and development of Islamic finance in this country and enlisted some of the achievements attained by the authorities concerned to overcome these obstacles. On the other hand, the article identifies a number of opportunities that may be offered by the British market for Islamic finance.

The article concluded with a number of results which may benefit different entities; regulatory authorities in other countries, Islamic finance industry, as well as academia and research institutions whose programmes are enriched by the provision of practical examples of the reality of Islamic finance in different regions.

**Keywords:** Islamic Finance, Financial Supervision, Britain.